الأمم المتحدة S/PV.6965

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٦٥**

الاثنين، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غناسينبه/ السيد أوهين	(توغو)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	باكستان	السيد مسعود خان
	جمهورية كوريا	السيد كيم كيون – هيون
	رواندا	السيد غاسانا
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد بولانيوث بيريث
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	المغرب	السيد العثماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة (S/2013/264)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1333083 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق حفظ السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة (S/2013/264)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/264، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، والوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في القاعة. وتشكل مشاركتهم في هذه الجلسة تأكيدا لأهمية المسألة قيد النظر.

بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، بنن، تترانيا، الجزائر، السودان، الصومال وكوت ديفوار للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الله شيهو، المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الرحمان ديينغ، رئيس شعبة الأمن الإقليمي بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس مايير – هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

أنوه بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الوفد التوغولي، لا سيما فخامة السيد فور إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس الجمهورية التوغولية، على تنظيمه لهذه الجلسة الهامة.

إن الإرهاب تهديد للسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. فمن حركة الشباب في الشرق، إلى بوكو حرام في الغرب، إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الشمال، قامت الجماعات المتطرفة والكيانات الإرهابية بتعزيز وجودها في العديد من أنحاء القارة. وفي الصومال، أُحرز تقدم كبير صوب استعادة الاستقرار منذ طرد حركة الشباب من مجموعة من المواقع الاستراتيجية.

غير أنه إذا كنا نريد توطيد هذه المكاسب والحيلولة دون عودة تلك الجماعة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بسيادة القانون، وتحقيق التنمية، والتحول السياسي في البلد. وستسهم البعثة الجديدة للأمم المتحدة في الصومال في جهود الحكومة الاتحادية بتزويدها بتوجيهات استراتيجية في مجال إصلاح قطاع الأمن، ومساعدتها على تعزيز نظم الشرطة والقضاء والسجون.

وخلال الأشهر الأخيرة، واجه المجتمع الدولي تسارع تدهور الحالة في مالي ومنطقة الساحل عموما. ومجلس الأمن يدرك بأننا نشرنا عملية لحفظ السلام أُذن لها بمساعدة السلطات الانتقالية المالية على بسط سلطة الدولة وبناء أدوات الحوكمة الشرعية. وستعمل البعثة اقترانا بما اتُخذ من إجراءات لمكافحة التمرد في حالة جيوسياسية جديدة تشكل تهديدات كبيرة على أمن وسلطة حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أوجه التقدم من الناحية العسكرية، مهما كانت أهميتها، لن تمكننا بمفردها من إنهاء الإرهاب في أفريقيا. وهذا الكفاح يجب أن يمضي قدما على جبهات كثيرة، بما في ذلك معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ففي منطقة الساحل مثلا، تضع الأمم المتحدة استراتيجية متكاملة تروم تعزيز الحوكمة وسيادة القانون، وتعزيز قدرات آليات الأمن الوطنية والإقليمية، ودمج الأنشطة الإنمائية والإنسانية بغية بناء القدرة على مواجهة الأزمات. وما لم نتبع هذا النهج الشمولي والمستدام، فإننا لن ننجح سوى في إبعاد التهديد من منطقة إلى أخرى.

إن الإرهاب يزدهر في أشد المناطق ضعفا من حيث سهولة اختراق الحدود. ومخزونات الذخائر غير المحروسة بالقدر الكافي تتيح الفرص للحصول على الأسلحة بدون عوائق، لا سيما مكونات الأجهزة التفجيرية الارتجالية – التي غالبا ما تكون السلاح المفضل للإرهابيين. وانعدام التنمية وسيادة القانون يمكن الجماعات الإرهابية من تجنيد الأفراد من جميع المجتمعات المحلية، وتعزيز صفوفها. والعلاقات الانتهازية بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تكفل استمرار تدفق الأشخاص والأموال والأسلحة والسلع غير المشروعة عبر الحدود، مما يسهم في بقاء هذه الجماعات وانتشارها.

وفي هذه البيئة، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرات الدول الأعضاء المتضررة. وفي جميع أرجاء أفريقيا، تساعد بعثات الأمم المتحدة الحكومات على تعزيز إنفاذ مهام الشرطة والقانون، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تعمل في غرب أفريقيا، بما في ذلك في نيجيريا وبوركينا فاسو. كما تعمل في شمال أفريقيا من خلال مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حيث تعالج مسألة إدارة الحدود. وفي وسط أفريقيا، نركز على الحد من تدفق الأسلحة الصغيرة. وفي شرق أفريقيا، تقوم الأمم المتحدة بتيسير وضع استراتيجية إقليمية، وفي الجنوب الأفريقي، الذي لا يشكل فيه الإرهاب تهديدا محدقا، تعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في الوقاية.

وتتعاون دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع الاتحاد الأفريقي والبلدان في جميع أرجاء القارة، بشأن الإدارة الآمنة للذخائر والتخلص من أجهزة التفجير المصنّعة يدويا. ولا تزال المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب تيسر المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء وتساعدها على وضع الأدوات التشريعية المناسبة.

وأرحب بالمبادرة التي اتخذها العديد من المنظمات الإقليمية ودون الاقليمية لإعداد استراتيجيات لمكافحة الإرهاب. وستساعدنا هذه الاستراتيجيات على تحديد التهديدات والتحديات المشتركة، وتحديد الاستجابات ذات الأولوية، وتعزيز التعاون، وتحسين التنسيق وتوجيه المساعدات الدولية للمواضيع والمجالات التي تشتد فيها الحاجة إليها. وجهودنا المشتركة يجب أن تُنفذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون

الدولي، مع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتلتزم الأمم المتحدة التزاما قويا بالاضطلاع بدورها في مكافحة الإرهاب في أفريقيا.إن النجاح أمر أساسي لتمكين الأفارقة من تحقيق تطلعاتهم للعيش في كرامة وسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الأمين العام على بيانكم، وأرحب بالتزامكم بإشراك منظمتنا في مكافحة الإرهاب.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الله شيخو، المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا.

السيد شيخو (فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز أن توجه لي الدعوة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن هذه التي تعقد خصيصا لمناقشة مسألة السلام والأمن في أفريقيا وتحديات مواجهة الإرهاب في سياق صون السلام والأمن الدوليين. ويسعدني أن تتاح لي الفرصة لتسليط الضوء على أنشطة فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا في سياق تعزيز التكامل الإقليمي في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشاره، وكل ذلك في إطار النهج المتكامل لمجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالشكر الخاص على توجيهكم الدعوة لي ولجهازنا الإقليمي، وأعني فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، للإسهام في هذه المناقشة الرفيعة المستوى. وفريق العمل هذا يمثل مؤسسة متخصصة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهو مكلف بدعم الدول الأعضاء من أجل منع وكبح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وخاصة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشاره. وقبل أن أقدم موجزا لبرامج الفريق وأنشطته في إطار ولايته، المتسقة مع غاية مجلس الأمن المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، أود أن أتطرق بإيجاز إلى موضوع هذه المناقشة تحديدا، ألا وهو مسألة السلام والأمن في أفريقيا وتحديات مكافحة الإرهاب.

إن السلام لا يعني غياب الحرب بالضرورة، كما لا يمكننا القول إن حجم ترسانات الأسلحة هو الذي يقرر الأمن. فالسلام هو الظروف العامة التي تسود فيها حالة من السعادة أو التحرر من الخوف بشأن الظروف المؤدية لانعدام الأمن، ومنها الفقر والبطالة والتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد وسيادة القانون. ولا يمكننا فهم الحالة الأمنية في أفريقيا فهما كاملا بدون الفهم الكامل لمكامن الضعف وعوامل الخطر التي تؤجج النزاع وانعدام الاستقرار. ويقدر أن ما لا يقل عن ٢٨ دولة أفريقية جنوب الصحراء تخوض حربا منذ عام ١٩٨٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة بدرجات متفاوتة على سلام وأمن المنطقة. وثمة عوامل عديدة، منها الفساد السياسي وعدم احترام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، هي سبب معظم النزاعات. وهشاشة الكثير من البلدان الأفريقية تجعلها أكثر تعرضا للنزاعات التي غالبا ما تنشأ عن أسباب داخلية.

وفي غرب أفريقيا، مثلا، تتراوح أعمار قرابة ٦٠ في المائة من السكان بين ٢٥ إلى ٥٠ عاما. ويقدر أن السكان الذين يبلغ عددهم نحو ٣٨٠ مليون نسمة سيزيد تعدادهم بنسبة ٥٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ومعدل البطالة بين السكان في سن العمل يتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة. وبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ٥١٩ ١٧ دولار حتى عام ٢٠٠٩، باستثناء نيجيريا، التي حققت ٦٩٩ ٦ دولار، وثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على التجارة الخارجية، ومعظمها

سلع أساسية. والناتج المحلي الإجمالي للبلدان الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجتمعة لا يعادل مثيله في المملكة العربية السعودية أو إيران أو الأرجنتين أو جنوب أفريقيا، كل منها منفردا. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه اعتبارا من عام ٢٠٠٩، انضم ١٢ من البلدان الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المجموعة الدنيا في التنمية البشرية، وأن أحدها سجل أدنى مؤشر للتنمية في العالم. وبمعدل نمو لا يتجاوز ٤,٥ في المائة سنويا منذ عام ٢٠٠٠، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، معالجة الظروف الدفينة التي تغذي الجريمة في المنطقة، بما في ذلك الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك السيناريو المحدد، وفي أفريقيا عموما، فإن لتجارة الأسلحة – المشروعة وغير المشروعة – لها أثر كبير على تأجيج النزاع وعلى حسمه. والدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تستأثر بالنصيب الأكبر من المبيعات الرسمية للأسلحة على مستوى العالم. وحيثما توجد النزاعات التي يغلب عليها طابع التمرد، ثمة مزاعم بأن شركات النفط المتعددة القوميات تزيد من حدة تلك النزاعات، على سبيل المثال، في منطقة دلتا النيجر الكبرى، مسببة بذلك حلقة مفرغة من عدم الاستقرار. ونتيجة لكل ذلك، فإن عدد اللاجئين ومن في حكمهم ينذر بالخطر. وقوة اقتصادات الدول في العالم النامي منفردة ما زالت تمثل عاملا مهما في تحديد توقيت العديد من القرارات المتعلقة بمشتريات الأسلحة. وفي بعض الحالات، فإن الزيادة في أسعار النفط، وإن كانت تمثل ميزة للشركات الكبرى المنتجة للنفط في تمويل مشترياتها من الأسلحة، تسببت في صعوبات اقتصادية بالغة للعديد من البلدان المستهلكة للنفط، وأسهمت في قراراتها بالحد من حيازة الأسلحة أو إيجاد أشكال جديدة لحيازتها.

وفيما يتعلق برأس المال، المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة، ففي عام ٢٠٠٦ وحده، فقد خسرت البلدان النامية حوالي ٨٥٨,٦ بليون إلى ١,٦ تريليون دولار في شكل تدفقات مالية غير مشروعة. ومن كل ذلك، يقدر بأن أفريقيا خسرت ٨٥٤ بليون دولار من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٨. وتشير بعض التقديرات إلى أن الرقم الفعلي يبلغ حوالي ١,٨ يريليون دولار. ولذلك، فإن منع غسل الأموال يستمد أهميته الأساسية في سياق حماية النظام المالي الدولي من الانتهاك وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

والأعمال الإرهابية تبرز في أبعاد مختلفة. وتتوقف أنماطها ومواقعها على أيديولوجيات ونوايا وقدرات مرتكبيها. غير أن لذلك أثر واسع النطاق. فمع أن معظم الأنشطة الإرهابية ذات دوافع متطرفة وسياسية، لا يسعنا إلا التكهن بنوع الدمار الناجم في حالة ما إذا كانت مشاعر الحرمان الجوع والفقر والتخلف هي الدافع المحرك للمجموعات الإرهابية. وقد تكون السيطرة على الوضع أكثرصعوبة في بلد نام. ومع ذلك، فإن غالبية البلدان الأفريقية غير قادرة على التعامل مع المشاكل بمعزل، وذلك بسبب التحديات الجمة التي سأتطرق إليها لاحقا. فتحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا، رغم عدم وجود تعريف مقبول عالميا للإرهاب، تشكل الخطر الرئيسي للأمن والسلام الدوليين. وقد اتخذت الأمم المتحدة العديد من المبادرات، لا سيما في إطار صون السلام والأمن الدوليين، إلا أن تحديات التعامل مع المشكلة ظلت قائمة. وفي أفريقيا، كما هي الحال في بلدان نامية أخرى في العالم، تنعكس بطرق مختلفة. والأثر الشامل لعوامل الخطر المذكورة آنفا، ومنها الفقر والتخلف وعدم احترام سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، تسهم مجتمعة في رفع مستوى الأنشطة الإرهابية وتشكل تحديات للجهود الرامية للتعامل مع المشكلة في سياق الأمن الوطني والدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى الفساد السياسي إلى ظهور قادة صعدوا إلى سدة الحكم عبر وسائل غير قانونية، بما في ذلك

الانتخابات المزورة، الأمر الذي ينتقص من شرعيتهم اللازمة لاتخاذ إجراءات عملية وحاسمة ضد مرتكبي الأعمال الإرهابية. وتسهم جميع هذه العوامل متمثلة في الضعف العام في الإطار القانوني والآليات المؤسسية اللازمة لمنع الأعمال الإرهابية، وعدم كفاية المهارات والقوى العاملة المطلوبة لإنفاذ القانون بشكل فعال، وعدم كفاية الموارد وتزاحم الأولويات، علاوة على عدم التعاون بين الوكالات بصورة كافية داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، في تصاعد وتيرة الإرهاب.

ومن الأهمية بمكان أن يتصدي أي نهج استراتيجي لمنع ومكافحة الإرهاب أيضا لمسألة تمويل الإرهاب. وتشمل التحديات في ذلك الصدد عدم وجود تعريف واضح لمعنى ”الأموال والأصول الإرهابية“ في تشريعات بعض البلدان، على الرغم من المبادئ التوجيهية التي قدمتها الأمم المتحدة، وعدم وجود سلطة محددة لإنفاذ تدابير تجميد الأصول حيثما وجدت، وعدم وجود فهم كاف لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، وعدم وجود سياسات أو إجراءات لنشر قوائم الإرهابيين التي عممتها لجان الأمم المتحدة بين المؤسسات المالية وغير المالية بطريقة فعالة، ونقص القدرات اللازمة على المستوى الوطني للتعرف على الأشخاص الذين يتم تحديدهم على أنهم إرهابيون، وتحديد إجراءات تجميد أصولهم، ونقص المعلومات – أو عدم توفر الفهم الصحيح – لإجراءات الرفع من القائمة، بالإضافة إلى عدم كفاية التحقيق مع المشتبه بهم ومقاضاتهم بصورة دؤوبة. وتعتبر هذه العوامل جميعا معوقة لتحقيق العدالة من جهة، إلى جانب أنها تجعل العملية قضائية بطيئة للغاية من جهة أخرى. وقد أسفرت بالفعل عن انخفاض عدد الإدانات نسبيا.

وعلاوة على ذلك، هناك انتشار الفساد والحدود التي يسهل اختراقها، وهي – كما أشار الأمين العام – توفر بيئة مواتية للإجرام الدولي، وللآثار العكسية والسلبية للعولمة والتدويل، وهي بيئة توفر للمجرمين الحيز الاقتصادي والتكنولوجيا اللازمين لتنفيذ أعمالهم على نطاق واسع ودون إمكانية تعقبهم، نظرا لمحدودية قدرة سلطات إنفاذ القانون المختصة.

وأود أن أتناول بإيجاز الاستجابة الإقليمية لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبخاصةالإرهاب، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فقد اعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الآليات القانونية التالية على المستوى الإقليمي، في إطار إسهامها في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، والوفاء بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقتضي التنفيذ الإلزامي لقرارات مجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء: اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، وبروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن، والداعي إلى مكافحة الجريمة عبر الحدود، بما في ذلك الإرهاب، واعتماد تدابير مكافحة الفساد، وتنسيق سياسات وطنية لصون الأمن الإقليمي، واتفاق بشأن التعاون بين قوات الشرطة في الدول الأعضاء في الجماعة فيما يتعلق بالتحقيق في المسائل الجنائية، واعتماد اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، واعتماد إطار استراتيجي إقليمي لمنع الإرهاب في غرب أفريقيا – أثناء مؤتمر قمة هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، علاوة على إنشاء الفريق العامل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا.

وكان إنشاء ذلك الفريق في عام ٢٠٠٠ من قبل هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة دليلا عمليا على الالتزام السياسي القوي من الدول الأعضاء في الجماعة فيما يتعلق بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في سياق صون السلم والأمن الدوليين. وكلّف الفريق العامل بوضع استراتيجيات

ومساعدة الدول الأعضاء في الجماعة في مجال منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. وقد تمكن الفريق العامل على مدى السنوات الثماني الماضية من وضع رؤية واضحة لعمله، وبيان مهمة شامل، فضلا عن اتخاذ مجموعة من القيم الأساسية لتوجيه التزامه. وتهدف ولاية الفريق العامل إلى تعزيز سيادة القانون، في حين تتمثل إحدى أولوياته في مساعدة الدول الأعضاء على سن تشريعات بشأن المعايير الدولية المقبولة في مجال مكافحة الإرهاب. وقبل سبع سنوات، لم يكن هناك سوى بلد واحد أو اثنين من بلدان الجماعة به تشريع بشأن مكافحة غسل الأموال، لكن بحلول عام ٢٠٠٨، كانت جميع الدول الأعضاء في الجماعة قد سنت تشريعات تجرّم غسل العائدات الناشئة عن الجريمة. وعلى الرغم من أن بعض تلك التشريعات لا تزال بحاجة إلى التحسين بما يجعلها تتسق مع المعايير المقبولةفإن ما تم إنجازه يشير إلى إحراز تقدم كبير في الجهود الإقليمية المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال.

وفيما يتعلق بتمويل الإرهاب، فقد وضع الفريق العامل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا – بمساعدة من شركاء التنمية – نموذجا تشريعيا لمكافحة تمويل الإرهاب، وقد اعتمدته الدول الأعضاء في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وفي الوقت الحالي، فقد سنت جميع الدول الأعضاء في الجماعة – باستثناء دولة واحدة فقط – تشريعات لمكافحة تمويل الإرهاب.

وعليه، فقد أصبح الفريق العامل قادرا على تقديم المساعدة الملموسة في العديد من المجالات الهامة، مثل وضع التشريعات الملائمة والتدريب القانوني، وإنشاء وحدة للاستخبارات المالية، بوصفها هيئة مركزية لتلقي وتحليل ونشر المعلومات الاستخبارية بشأن غسل وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وتوفير تقييمات التهديدات وتحديد المخاطر، وإنشاء لجان نشطة للإشراف على أنشطة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وإجراء ممارسات التصنيف الخاصة لتحديد الطرق والوسائل المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفير المعلومات بشأن الدعوة فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، ورصد وتقييم أنشطة ونظم تمويل الإرهاب المحددة، ودعم بناء القدرات في مجالي التحقيق والمحاكمة، علاوة على التنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأود، سيدي، أن أتناول طريق المضي قدما. ذلك أن تحقيق السلام والأمن في أفريقيا بصورة واقعية – في سياق صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين – يقتضي وجود شراكات استراتيجية. ومن أجل تعزيز مثل هذه الشراكات، فإن المبادئ الأساسية التالية ستكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة للعمل.

أولا، هناك ضرورة لتوفر التزام سياسي وقيادة أقوى. فقد أصبحت مسألة الإرادة السياسية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ضربا من الأفكار النمطية التي تعطي انطباعا بعدم تقدير التزام الآخرين. وفي ذلك مجافاة للحقيقة. وعلى الرغم من صعوبة قياس الالتزام السياسي والقيادة، فإنهما يعتبران عنصرين هامين للغاية فيما يتعلق بتحفيز الإجراءات الصحيحة نحو منع الصراعات وحلها، فضلا عن صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، هناك ضرورة لإنشاء آلية فعالة للإنذار المبكر لمنع نشوب الصراعات والإرهاب. وقد وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المسار المناسب لذلك على المستوى الإقليمي، عبر العديد من المبادرات التي يتضمن بعضها أبعادا تتصل بالإنذار المبكر.

ثالثا، يكتسي بناء قدرات الدول ودعمها في مجالات تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد أهمية بالغة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يكفل وجود

الهياكل الشرعية اللازمة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد والمساءلة.

وعليه، أنتقل إلى المسألة الرابعة – ألا وهي الموارد. فلن يسعنا تحقيق أهداف مجلس الأمن دون تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

وفي الواقع، ذكر أن معالجة الظروف المحددة التي تؤدي إلى الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الفقر والظلم وعدم المساواة، يمكن أن تخفف بدرجة كبيرة من حدة المشكلة. ولذلك، لا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أوجه دعوة واضحة إلى الوكالات والبلدان المانحة لتقديم المساعدة التقنية الضرورية لتنفيذ مقررات المجلس وقراراته.

خامسا، لا يمكن للمساعدة الإنمائية، بالرغم من فائدتها، أن تتصدى بصورة وافية للتحديات التي تواجه البلدان النامية في معالجة المسائل الأمنية العابرة للحدود الوطنية. ولذلك علينا كفالة تكافؤ الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية على قدم المساواة مع الآخرين لتخفيف بعض صعوباتها الاقتصادية.

أخيرا، ثمة حاجة إلى تحسين واستدامة التعاون والتنسيق على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. لا يمكن لأي دولة أن تتصدى بفعالية لمشكلة الإرهاب بمفردها. ولذلك يكمن الأمن الجماعي في التعاون الدولي المجدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد شيخو على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، التي تؤكد بوضوح أن الرد على للإرهاب لا يمكن أن يكون ببساطة ردا عسكريا. يجب أن تتضافر عوامل مختلفة من أجل القضاء على هذا الوبال الحقيقي.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل توغو.

أود بداية أن أرحب بالجميع، ولا سيما الوزراء الذين يشاركون في مناقشة اليوم. يعكس حضورهم الاهتمام الذي توليه بلدانهم لمسألة مكافحة الإرهاب في أنحاء العالم، وبصفة خاصة، في أفريقيا، فضلا عن أنه إظهار لتصميمها على القضاء عليه. كما أود أن أشكر الأمين العام، لا على بيانه بشأن الموضوع قيد المناقشة فحسب، بل وعلى الأنشطة التي يقودها بالنيابة عن منظمتنا لتعزيز السلام والأمن والاستقرار حيثما يتعرض للتهديد، في أفريقيا بصفة خاصة.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية تقتضي ردا عالميا. إنه يصيب مئات الأبرياء كل يوم ويلقي بظلاله المأساوية على شعوب بأكملها. واليوم يطارد شبحه أفريقيا. يواجه القطاع الساحلي الصحراوي، الذي يعبر أفريقيا من الشرق إلى الغرب، مجموعة من التحديات الأمنية التي تشمل تنامي التطرف الديني والتطرف الإسلامي والإرهاب والاتجار بجميع أنواعه – بما في ذلك بالبشر والمخدرات والأسلحة – والجريمة المنظمة، وغيرها. هذا في الواقع أحد أكثر تهديدات عصرنا إثارة للقلق. إن الجماعات الإرهابية المنشأة في مالي ونيجيريا والصومال وبلدان أخرى، المخندقة في الصحراء، تنشط على نحو متزايد. إنها تنثر بذورها في البلدان الأفريقية التي تشكل مستويات التنمية المنخفضة فيها تربة خصبة لأنشطتها، في ظل النزاعات القبلية، والحدود التي يسهل اختراقها والمشاكل الاجتماعية.

إن الإرهاب هو حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إنه يرتبط بالفقر وضعف الحكم والفساد، ومن ثم بالتخلف. ينشط الإرهاب بشكل خاص في الدول الهشة والبلدان في حالات ما بعد الصراع حيث يتيح انعدام سيادة القانون والفراغ الإداري لهذه المجموعات النمو مع الإفلات التام من العقاب وتوسيع نطاق نفوذها على سكان لا حول لهم ولا قوة ولا أمل لهم في المستقبل. إنه يقضي على أي إمكانية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يرسخ أقدامه فيها. يمكن هذا الوضع هذه المنظمات من السيطرة باعتبارها سلطات الأمر

الواقع التي تنظم المناطق الخاضعة لسيطرتها وتثبيط الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى العزلة، بل والانهيار الاقتصادي للدول المعنية. ويصبح النشاط الاقتصادي، التجارة القانونية والاتجار غير المشروع على حد سواء، وحركة الناس، سواء السكان الأصليين المهاجرين أو حركة السياحة أو الموظفين غير الحكوميين، تحت رحمتها تماما. وهكذا يحكم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الآن في منطقة الساحل وجعل منها منجم ذهب رائعا لاحتجاز الرهائن الدوليين والاتجار بالسجائر والمخدرات والأسلحة وغسل الأموال.

إذا لم تعط الحكومات الأفريقية الوسائل لتنفيذ سياسة فعالة ودائمة في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق حرمان هذه الجماعات من جيوشها، فمن المحتمل بشكل مفزع ألا نراها توطد محورا إرهابيا يمتد من موريتانيا إلى نيجيريا وحتى القرن الأفريقي فحسب، بل ومنطقة ينعدم فيها القانون متاحة للمتجرين من جميع أنحاء العالم. إذ تجري إقامة الروابط بين المتجرين بالمخدرات في منطقة الساحل والمافيات الأوروبية مثل مافيا كامورا في إيطاليا والجماعات الأمريكية اللاتينية، التي تتبادل التجارب والخبرات معهم.

من الواضح أن الإرهاب في أفريقيا يتجاوز نطاق القارة الأفريقية. يتنامى نشاط الجريمة المنظمة هناك باستمرار. أصبحت موانئ غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مراكز لشبكات الاتجار بالمخدرات، تربط بين موردي الكوكايين من أمريكا اللاتينية والحشيش من مختلف البلدان الأفريقية والأسواق في أوروبا والشرق الأدنى. يتراوح الاتجار بالمهاجرين بين ٠٠٠ ٦٥ و ٠٠٠ ١٢٠ شخص سنويا، ويقدر حجم الاتجار بالأسلحة الخفيفة بـ ٨ ملايين قطعة سنويا، بما في ذلك ٠٠٠ ١٠٠ بندقية كلاشنيكوف. تمر المخدرات من منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية عبر نقطة الضعف التي هي في قلب أفريقيا عبر الحدود التي يسهل اختراقها قبل الوصول إلى أوروبا. ويقدر عدد مدمني الكوكايين في غرب أفريقيا الآن بـ ١,٥ مليون مستهلك.

ولذا فمن الملح بشدة أن نجد السبل لوقف هذه الموجة الجديدة من مجرمي الإرهاب المتعلق بالمخدرات العاملين على الصعيد العالمي. كيف نضع حدا لهذا البلاء المستشري؟ ينبغي استكشاف ثلاثة سبل. أولا، كما أكد المتكلمون الذين سبقوني، لن نتمكن من احتواء المجموعات الإجرامية الإرهابية المتعلقة بالمخدرات إلا من خلال استجابة متعددة الجوانب، لا استجابة عسكرية صرفة. إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦ وأعيد النظر فيها في عام ٢٠١٢، تسير في هذا الاتجاه. من الضروري تناول المسائل الأمنية جنبا إلى جنب مع مشاكل التنمية والقضايا المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان. ومن الضروري أيضا العمل بشأن مراحل ما بعد الإرهاب في ما يتعلق بالبرامج الإنمائية والتعليمية والصحية. لن يكون المواطنون والشعوب والقطاعات الأفقر والأضعف بشكل خاص أقل قبولا لأيديولوجيات التطرف والعنف إلا عن طريق كفالة الرفاه لهم. ولن يستطيع منافسة هذا البديل المهلك الدنئ إلا الوعد بالتنمية والنمو الشخصي.

إن التهديد في منطقة الساحل ليس عسكريا وإسلاميا وإرهابيا فحسب. إنه يتعلق أيضا بالغذاء. في الفترة بين نهاية عام ٢٠١١ ومنتصف عام ٢٠١٢ ازداد عدد الناس الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي من ١٣ مليون إلى أكثر من ١٨ مليون نسمة، منهم ٨ ملايين يواجهون أزمة غذائية خطيرة. وتزيد تحركات السكان لا محالة من تفاقم حالة محفوفة بالمخاطر بالفعل. زيادة خسائر السكان ونقص المياه وفقدان الدخل هي المكونات الرئيسية التي يمكن أن تحول هذه الأزمة الإنسانية إلى أزمة سياسية حقا، تؤدي إلى تجدد العنف.

وفي مالي، على سبيل المثال، لا تزال الحالة الغذائية تزداد سوءا عشية الموسم الأعجف. ووفقا لوكالات الأمم المتحدة

والمنظمات المتخصصة غير الحكومية، تواجه أسرة واحدة من بين كل خمس أسر سوء التغذية بشكل حاد. وثمة حلقة مفرغة تتهدد هؤلاء السكان، لأنه من السهل إقناعهم، وبالتالي توفير التدفق المتواصل من المجندين إلى الجماعات الإرهابية التي تسعى لتجنيد دماء جديدة.

ثانيا، بالنظر إلى الروابط الوثيقة بين الإرهاب والمتاجرين بالمخدرات وجماعات الإتجار الأخرى، من الضروري أن نعتمد نهجا شاملا لمكافحة هذه الظاهرة، لأن هذه العناصر وجهان لواقع واحد. ففي حين يسعى الإرهاب إلى استخدام العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات لإكراه أو لتخويف الدول والمجتمعات من أجل تحقيق أهداف سياسية – كما الحال في بعض البلدان، مثل أوغندا وجيش الرب للمقاومة – لا يمكن مواجهة هذا الإرهاب بشكل منفصل عن الجريمة المنظمة التي ترمي إلى تحقيق مكاسب مالية في نهاية المطاف. والجماعات الإجرامية تتحول تدريجيا إلى جماعات مختلطة مثل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا حاليا. فهذه الجماعة التي قامت على إيديولوجية سياسية تحولت بمرور الزمن إلى جماعة مخدرات إرهابية إجرامية.

وبالمثل، إن المطالب السياسية والاجتماعية لجماعة أنصار الدين يتم تيسيرها عن طريق توافر المصادر غير المشروعة للتمويل والتعاون مع حركات أخرى، مثل بوكو حرام والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا.

وطبقا لوكالة الولايات المتحدة المعنية بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، ثمة نسبة ٦٠ في المائة من الجماعات الإرهابية مرتبطة بالإتجار بالمخدرات، ونسبة ٨٠ في المائة من حركة طالبان تسعى إلى تحقيق فوائد مالية وليس الرغبة في فرض عقيدة دينية. وفي منطقة الساحل، يقاتل ثلث الجهاديين للدفاع عن إيديولوجيتهم، بينما يسعى الثلثان المتبقيان إلى تحقيق مصالح اجتماعية أو مالية.

إن التصدي لهذه الأشكال الجديدة من الجريمة يجب أن يكون دوليا. فالمجتمع الدولي يحتاج إلى وضع استراتيجية عالمية بالتشاور مع البلدان المعنية، تتجسد في عدد من المبادرات الطويلة الأجل السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وينبغي أن تسعى هذه الاستراتيجية إلى المساعدة في تحسين الحكم، الذي ينبغي أن يشرك العدالة الفعالة والرغبة في إصدار مذكرات توقيف في حق المسؤولين عن ارتكاب الاعتداءات. وينبغي أن تعزز مكافحة البطالة في صفوف الشباب، مثلما أكد الأمين العام والمدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا. وينبغي أن تسعى إلى تحسين الرقابة على عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى المناطق الداخلية في القارة. ومنذ بداية الربيع العربي، هناك انتشار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي التأكيد على الشفافية من جانب سلطة أفريقية معينة لأي صفقة أسلحة يجري إبرامها.

وينبغي أن تسعى الاستراتيجية أيضا إلى تحقيق سيطرة أفضل على الحدود. ففي أعقاب الصراع في مالي، فُتحت بالفعل طرق جديدة لعبور الكوكايين في بعض بلدان وسط أفريقيا، وفقا لما يقوله الخبير الفرنسي في عالم الجريمة، كزافييه راوفير. ويجب أن تركز الاستراتيجية على النهج الإقليمي للتخفيف من مخاطر هجرة الإرهابيين، لا سيما في مالي، بسبب عملية سرفال. ويجب أن ندرك أن الحرب في مالي لا تخلو من العواقب، إذ أعلنت الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا عن عدة عواصم في غرب أفريقيا تشكل أهدافا محتملة لشن الهجوم عليها.

ويجب أن تسعى الاستراتيجية كذلك إلى مشاركة أكبر من جانب القارة الأفريقية في النقاش الدولي بشأن الإرهاب والإدارة العالمية لمواجهة تلك الآفة، فضلا عن قيام تنسيق أوثق بين البلدان الأفريقية وبين أفريقيا وشركائها الدوليين. ويجب

أن تدعم الاستراتيجية ملكية البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب على أراضيها. وفي هذا الصدد، أشيد بالعمل الرائع للاتحاد الأفريقي، الذي اتخذ في اجتماعه الوزاري بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١٣ عددا من القرارات في الاتجاه الصحيح، مثل تعزيز الأمن على الحدود، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات الوطنية عن طريق تشاطر الخبرة والتدريب والمعدات.

ثالثا، بغية تنفيذ تلك التدابير، من الملح أن تفي البلدان الشريكة بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ووفقا لأحدث تقرير أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٢، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، بعدما انخفضت بنسبة ٢ في المائة عام ٢٠١١. وبلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي ١٢٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢، ما يمثل ٠,٢٩ في المائة من مجمل الثروة الوطنية لمختلف المانحين، مقابل ٠,٣١ في المائة عام ٢٠١١. وهذا لا يبدو لي أمرا عادلا، لأننا نعلم أن البلدان الفقيرة تواجه تحديات جديدة ليست بالضرورة مسؤولة عنها، وإنما يتضح أنها نتيجة الوتيرة الشديدة التسارع للصناعة في البلدان الغنية. وأفكر بصفة خاصة في الآثار المدمرة لتغير المناخ على بلداننا. ومع ذلك، أود أن أشكر الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية، بل وتخطيها في بعض الأحيان.

إن الأرقام واضحة بما فيه الكفاية ولا تحتاج إلى إثبات. التحديات هائلة والاحتياجات المالية كبيرة. وكما قال الرئيس بوتفليقة في عام ٢٠٠٢، إن مكافحة الفقر ربما هو العنصر الرئيسي الأول لمكافحة الإرهاب، لأنه إذا كان الفقر غير مقبول إنسانيا وأخلاقيا، فهو أيضا يدمر الفضائل البشرية وأسس التضامن الاجتماعي.

وإنني أوجه نداء عاجلا إلى كل البلدان الشريكة لنا كي تبذل جهدا يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن يجب علينا أيضا أن نجد مصادر أخرى للتمويل. وأفكر على وجه الخصوص بالضريبة على المعاملات المالية الدولية. لم يكن الغرض الأساسي من هذه الضريبة سد الفجوات التي تحدثها المصارف في البلدان الشريكة، ولكن لإيجاد موارد جديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك أحد عشر عضوا في الاتحاد الأوروبي وافقوا على فرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية من خلال تعزيز التعاون، بدءا من شباط/فبراير ٢٠١٣. إنني أرحب بهذا التدبير، الذي سوف يؤدي إلى كميات كبيرة من الأموال التي سيكرس جزء منها، على ما آمل، للمساعدة الدولية. وأود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية، الذي التزم هنا في الأمم المتحدة بتخصيص ١٠ في المائة من هذه المساعدة للتنمية ومعالجة المسائل الصحية ومكافحة الأوبئة.

إن مكافحة جماعات الاتجار بالمخدرات الإجرامية لن تنجح إلا بوجود التعاون دون الإقليمي والدولي. ومن دون دعم المجتمع الدولي، لن تعلم القارة الأفريقية كيف تهزم هذه الآفة التي تصيب الدول بعدواها، وتفسد الحكومات، وتحول الناس فعليا إلى عبيد القرن الحادي والعشرين. ولن تتمكن الحكومات من أن تواجه تنامي الجريمة إلا عن طريق الحوكمة العالمية – أي وجود الحكومة العالمية، كما يقول الفرنسي جاك أتالي – التي تقوم بوضع السياسات الفعالة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس أعد بالنيابة عن المجلس بشأن الموضوع الذي يجري تناوله في جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على ما قدموه من مساهمات قيمة لهذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على هذا البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2013/5.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، وبلدكم، توغو، على تنظيمكما تحت رئاستكم المناقشة الهامة اليوم بشأن تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين. اعتقد جازما أن بيانكم يمثل مساهمة هامة، فيما يتعلق بجزئه التحليلي وطرق مواجهة آفة الإرهاب التي قمتم بتحديدها هنا. أود أيضا أن أشكر الأمين العام والمدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا على إحاطاتهم الإعلامية النيّرة.

تدور مناقشة اليوم في الوقت المناسب. نحن في الواقع معنيون من جانبين – أولا، لأن الإرهاب لا يزال واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وثانيا، لأن الإرهاب قد أصبح، وبشكل ملحوظ دوما في السنوات الأخيرة، يشكل تهديدا للسلام والاستقرار في عدد من المناطق في القارة الأفريقية.

الأزمة في مالي وتداعياتها في جميع أنحاء منطقة الساحل وخارجها توضح في العديد من الطرق التحديات المعقدة دائما التي يجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء التصدي لها. إن الحالة تمثل تحديا لنا جميعا وتجعلنا ندرك أن المعركة ضد الإرهاب هي معركة طويلة الأمد سوف تتطلب تعبئة وسائل كبيرة، من حيث الأمن والتعاون الإنمائي. إن تنفيذ استراتيجية عالمية لضرورة.

على مستوى الأمم المتحدة، وسعت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إطارَ مكافحة الإرهاب. وهي تتألف، بالإضافة إلى الإجراءات القمعية والأمنية، من تدابير لضمان احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن اتخاذ تدابير لتجنب خلق مرتع خصب لنشر الفكر الإرهابي. تتميز الاستراتيجية بالجمع بين الأمن وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وحماية وتعزيز الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان الآن أن يتم تنفيذها تنفيذا شاملا على الصعيد الإقليمي في أفريقيا.

ولكي يواجه مجلس الأمن خطر تنظيم القاعدة والجماعات التابعة لها في غرب أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، فقد كيف رده بشحذ الأدوات الموجودة تحت تصرفه، ولا سيما فرض الجزاءات من خلال اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١). نحن نرحب، بعد إدراج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام ٢٠٠١، بتوسيع الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة لتشمل جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٢ وأنصار الدين في عام ٢٠١٣. كما أن لدينا توقعات كبيرة بالتعاون بين لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، المنشأة بموجب القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) في ٢٥ نيسان/أبريل.

بالنظر إلى النطاق الواسع للتهديد الإرهابي، يجب علينا دعم البلدان الأفريقية في تعزيز قدراتها. في هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الجاري تنظيمه هذا العام من قبل لجنة مكافحة الإرهاب برئاسة المغرب بشأن التعاون والمساعدة التقنية للدول في منطقة الساحل، من أجل تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب. تعمل لكسمبرغ بصفتها الوطنية على المساهمة في بناء القدرات الأفريقية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. لذا قمنا بدعم التدريب الذي تنفذه وحدة وحدة معالجة الاستخبارات المالية في السنغال.

إن الإرهاب في منطقة الساحل ظاهرة عبر وطنية. وما فتئ يزداد قوة من خلال التحالفات مع الشبكات الإجرامية في المنطقة التي تزدهر بفضل العوائد المالية للاتجار بالبشر

والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، كما ذكر الرئيس. يتطلب ذلك التهديد عبر الوطني استجابةً منسقة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. لذلك من المهم تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والاستفادة الفعالة من الآليات التي تنشئها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن الضروري وضع استراتيجيات إقليمية لتعزيز هذا التعاون. بالنظر إلى الحالة في الميدان، تعتقد لكسمبرغ أنه من الملح أكثر من أي وقت مضى وضع اللمسات الأخيرة وتنفيذ استراتيجية إقليمية متكاملة للأمم المتحدة في منطقة الساحل، تشمل الأمن والحكم والتنمية وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. في تموز ٢٠١٢، طلب مجلس الأمن من الأمين العام وضع وتنفيذ تلك الاستراتيجية بالتشاور مع المنظمات الإقليمية. ينبغي تزويد مجلس الأمن وأصحاب المصلحة في المنطقة بمجموعة كاملة من الأدوات لاتخاذ الإجراءات الوقائية، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب. يجب أن يتم الانتهاء من وضعها في أقرب وقت ممكن.

لا يمكن استئصال التهديد الإرهابي بالوسائل العسكرية. لذلك من المهم تعزيز البعد الأمني للمدنيين وتحسين تجهيز وكالات إنفاذ القانون ومؤسسات العدالة في التعامل مع الإرهاب. في موازاة ذلك، من الضروري العمل بحزم من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية من أجل التخلص من عوامل الإحباط والإقصاء التي تغذي الإرهاب ومُجَنِديه.

ما برحت لكسمبرغ، لعقدين من الزمن، تطور شراكة تعاون مع عدد من الدول في منطقة غرب أفريقيا، على وجه الخصوص، السنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر. في سياق هذه الشراكة، نحن نسعى إلى اتباع نهج إقليمي متكامل، نأمل أن يسهم في معالجة الأسباب الأساسية للصراعات وجذور الإرهاب من خلال التركيز على مكافحة الفقر وعلى الحصول على الخدمات الأساسية، وفي الوقت نفسه السعي لبث الأمل في الأجيال الشابة من خلال تمكينهم من العثور على وظائف لائقة.

القرن الأفريقي هو منطقة أخرى حيث نسعى إلى المساهمة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. شاركت في الأسبوع الماضي في مؤتمر لندن بشأن الصومال، وهو بلد أحرز تقدما كبيرا خلال العام الماضي، ولكن لا يزال يواجه التهديد الإرهابي الهائل من حركة الشباب. تثلج صدرنا الجهود المبذولة والنتائج المحققة في بناء الدولة وفي العملية السياسية في الصومال. الحالة الأمنية تتحسن، ولكنها السلطات الصومالية تحتاج إلى دعمنا من أجل بناء وتعزيز مؤسسات الدولة في هذا المجال. تحقيقا لهذه الغاية، اغتنمت لوكسمبرغ فرصة مؤتمر لندن للإعلان عن تبرع جديد مقداره ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لإصلاح قطاع الأمن في الصومال.

إن التزام بلدي تجاه أفريقيا يجسد قناعتنا أنه من الضروري اعتماد نهج شامل يعترف بالصلة الجوهرية بين الأمن والتنمية، وهما الهدفان اللذان لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال احترام وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأنا أردد ما قاله شخص أفريقي عظيم هو السيد كوفي عنان. ويجسد البيان الرئاسي (S/PRST/2013/5) الذي تم إعداده لمناقشة اليوم الحاجةَ إلى اتباع مثل هذا النهج المتكامل في مجال مكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية. لهذا السبب، تؤيده لوكسمبرغ تأييدا تاما. ويحدوني الأمل في أن تلهمنا جميعا مناقشة اليوم لنكسر زخم الإرهاب في أفريقيا نهائيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أنا بالطبع أتفق مع تحليل المسألة الذي عرضه للتو وزير خارجية لوكسمبرغ. أعتقد أننا بحاجة إلى اتباع نهج شامل، كما قال. أود بصفة خاصة أن أرحب بدوره في مكافحة الفقر من خلال الإجراءات التي

أشار إليها وأشجعه على مواصلة هذا الجهد لأن الطريق لا يزال طويلا.

السيد العثماني (المغرب): أريد في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأريد أن أشكركم أيضا على اختيار موضوع مهم، موضوع تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين ليكون المحور الرئيسي لرئاستكم.

وأريد أن أشكر أيضا معالي الأمين العام على بيانه وأثني على التزامه المتواصل بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل الوقاية من مختلف التهديدات الأمنية ومكافحتها.

إن اجتماعنا اليوم يلتئم في ظرفية دقيقة أصبحت محط انشغال المجتمع الدولي نتيجة التغيرات السياسية والتحديات الأمنية التي تعرفها القارة الأفريقية، فضلا عن تداعيات تلك التحديات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وما التطورات والأحداث الأخيرة المتلاحقة في عدة مناطق من هذه القارة إلا شاهدا على أن هذه التهديدات، بالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال تمثل تحديا للسلم

والأمن الدوليين والإقليميين وتؤدي أيضا إلى معاناة ملايين المدنيين الأبرياء. ولعل من الظواهر الملفتة للنظر على الصعيد الأفريقي، في هذا السياق، وجود ترابط متزايد بين الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية والشبكات الإجرامية المتورطة في الاتجار بالبشر والاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات، فضلا عن أنشطة القرصنة والاختطاف.

إن هذا الارتباط مكن الشبكات الإرهابية من الحصول على موارد مالية وتكنولوجية، تزيد من قدراتها الميدانية وتهدد، في بعض الأحيان، سيادة الدول ووحدتها وسلامة أراضيها، وخصوصا في بعض المناطق التي تواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية وصراعات داخلية.

ولقد كان المغرب من الدول الأوائل التي عبرت عن انشغالها العميق ومنذ سنوات أمام التهديدات الأمنية والأنشطة الإرهابية في بعض مناطق القارة الأفريقية، وتحديدا في منطقة الساحل وغرب أفريقيا وخليج غينيا والقرن الأفريقي. وكان لرد مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية على هذه الظاهرة نتائج مشجعة، وذلك بالنظر إلى الجهود الجماعية التي أدت إلى تفكيك عدد من الجماعات ومن الشبكات الإرهابية والإجرامية.

غير أن هذه الجهود تبقى غير كافية ويعتريها انعدام التنسيق وانعدام الانسجام، في الوقت الذي تواصل فيه تلك الشبكات توسعها في مناطق جديدة من قارتنا الأفريقية، مع اعتماد أساليب جديدة ومتطورة، وخصوصا بعد انتشار أسلحة نظام القذافي المنهار في المنطقة.

إن الجهود المبذولة والمتواصلة التي ما فتئت تقوم بها منظمة الأمم المتحدة تجد كل معناها في انخراطها إلى جانب الدول الأفريقية لمحاربة كافة أنواع وأشكال الإرهاب، وكذا لتعزيز الأمن والاستقرار في القارة وتقوية قدرات الدول في مجال المساعدات الفنية لمواجهة هذا الخطر المحدق. ونتطلع إلى اعتماد الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة المتعلقة بمنطقة الساحل، معربين عن استعدادنا للإسهام الفعال في تنفيذها وإنجاحها.

إن للمغرب موقفا ثابتا من الظاهرة الإرهابية وقد اعتمد لمواجهتها استراتيجية وطنية تتطابق مع استراتيجية الأمم المتحدة وتعكس التزام المملكة المغربية بقيم التعايش وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر من جديد عن رفض المغرب القاطع لربط الإرهاب أو الإجرام المنظم بأي دين أو بأي معتقد أو بأي مجموعة عرقية، فهما، الإرهاب والإجرام المنظم، يشكلان بطبيعتهما إنكارا لجميع القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية. ونجدد دعمنا لكل المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات واحترام خصوصيات كل منها، بوصف ذلك ردا إيجابيا على محاولات تأجيج أشكال التطرف والكراهية والإقصاء والعنصرية.

وفي هذا السياق، نعتبر أن النجاح المقدر للاستراتيجية المغربية المتعلقة بمكافحة الإرهاب يستند إلى مقاربة شمولية متعددة الأبعاد، تتوخى اعتماد نهج استباقي واتخاذ تدابير وقائية لإنفاذ القانون، فضلا عن المبادرات الوطنية الرامية إلى معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قد تكون وراء بروز الأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة، مع التأكيد على ضرورة مواصلة المملكة لمسلسل الإصلاحات الديمقراطية التي انخرطت فيها وجعل التنمية بمختلف أشكالها في صلب رؤيتها بوصفها صمام أمان ضد تنامي الأيديولوجيات العنيفة والمُنشئة للإرهاب.

كما انخرط المغرب في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وأنشطة أفرقته العاملة الخمسة التي استطاعت في وقت وجيز اعتماد آليات متعددة للعمل المشترك. ونثمن، في هذا الإطار، اعتماد المنتدى لإعلان الرباط المتعلق بأفضل الممارسات في مجال العدالة الجنائية والذي من شأنه أن يدعم تعزيز نظام جنائي وطني فعال يقوم على سيادة القانون ويتضمن آليات للتعاون الجنائي القضائي فيما يتعلق بتسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة. ويبقى المغرب، كعادته، مستعدا لتقاسم تجربته الوطنية مع الدول الأفريقية في إطار الشراكة البناءة التي نتطلع جميعا لتعزيزها.

تماشيا مع التزام المغرب الثابت بتعزيز الأمن والاستقرار في أفريقيا، فقد انخرط منذ عقود في الجهود الرامية لتقوية التعاون بين الدول الأفريقية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال العديد من المبادرات، أذكر منها المبادرة المتعلقة بإنشاء فضاء للحوار والتعاون بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، وأذكر منها استضافة مؤتمر وزراء عدل البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية لتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وعلى المستوى الإنساني، برزت مبادرات جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، القاضية برفع مستوى الدعم الإنساني للاجئين في مختلف دول الساحل والصحراء، وذلك مثل اللاجئين الماليين الذين نزحوا من مالي في دول الجوار والنازحين داخل مالي، وهي مبادرات تنبني على المسؤولية الأخلاقية والإنسانية للتخفيف من معاناتهم وتجنيب شبابهم الوقوع في قبضة التوجهات الإجرامية والإرهابية.

كما عمل على تقوية التعاون بين دول الساحل والصحراء ودول الاتحاد المغاربي بوصف ذلك أولوية في هذا المجال لأن المغرب يرى أن مقاربة مكافحة الإرهاب يجب أن تكون مقاربة تشاركية، مقاربة حازمة للتعاون، تستند في شموليتها إلى احترام سيادة الدول وسلامتها الترابية ومبادئ التضامن والحوار البناء بين التجمعات الإقليمية والدول والوعي بشمولية الأمن وعدم تجزئته والمسؤولية المشتركة لكل الأطراف.

وفي نفس الإطار، نظم المغرب، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في آذار/مارس ٢٠١٣ مؤتمرا دوليا جمع الدول المغاربية ودول الساحل حول موضوع التعاون في مراقبة الحدود. حيث أكد المشاركون ضرورة تفعيل التعاون بين الأمم المتحدة من جهة، والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في مجال تبادل المعلومات وفي مجال تبادل الخبرات وفي مجال أفضل الممارسات في ميدان التدريب.

بصفة المغرب رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي، فقد أخذ على عاتقه دعم جهود أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، قصد إيجاد آليات التنسيق وتعزيز المزيد من التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، خاصة في قارتنا الأفريقية. وفي هذا الصدد، يسعى المغرب إلى توسيع دائرة تقديم المساعدة الفنية إلى الدول المعنية وخاصة الدول الأفريقية منها، سواء على المستوى القانوني أو على مستوى بناء القدرات والخبرات، أو على مستوى تبادل المعلومات، وهي كلها مجالات تشكل في رأي جميع الخبراء أولوية أساسية في استراتيجية مكافحة هذه الآفة.

وعلى الصعيد الأفريقي، يود المغرب الإعراب عن امتنانه لأعضاء لجنة مكافحة الإرهاب، لإقرارهم مقترح المملكة المغربية تنظيم اجتماع خاص خلال الربع الأخير خلال هذه السنة ٢٠١٣ يتعلق بتعزيز قدرات دول الساحل في مجال مكافحة الإرهاب. إن المغرب تفعيلا لالتزامه التام في إطار الجهود الدولية، لن يدخر جهدا لمواصلة دعم كل الجهود الهادفة إلى بناء شراكة حقيقية بين الدول الأفريقية، بغية تعزيز التعاون الأقاليمي على نحو يكمل الجهود الدولية لمكافحة مختلف التهديدات الأمنية.

يرى المغرب أن اعتماد استراتيجيات وطنية متكاملة في هذا الشأن وضمان فعاليتها يقتضي تعاونا منتظما وسلسا على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، في إطار نهج شمولي يفتح الطريق أمام بناء شراكة بناءة قوامها التضامن والمسؤولية المشتركة وهدفها إنشاء إطار مستدام للحوار والتعاون في مجال حماية الشعوب والأوطان من التهديدات الأمنية الجديدة عموما ومن ضمنها آفة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر جلالة الملك محمد السادس والحكومة المغربية على استراتيجية استجابتهما الفعالة. ونتذكر الهجمات التي قمنا كلنا بإدانتها، ولكنني أعتقد أنه جرى تنفيذ الاستراتيجية واتخاذ تدابير منذ ذلك الحين. والآن، يمكننا أن نؤكد أن الإرهاب قد هزم في تلك المنطقة. ونحن نقدر أيضا استعداد المغرب للتعاون مع الدول الأخرى وتبادل خبراته معها من أجل تمكينها من مكافحة الإرهاب.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم المهمة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام والسيد شيهو على إحاطتيهما الإعلاميتين. وعلى الرغم من أننا نركز اليوم على الإرهاب في أفريقيا، فإننا نتذكر ضحايا الهجمات الإرهابية في كل مكان، وكذلك أسرهم. ويذكرنا بشكل مأساوي إزهاق آلاف الأرواح وتحطيمها، من كراتشي إلى كانو، ومن مقديشو إلى بنغازي وعين أميناس، ومن بغداد إلى بوسطن، بأن آفة الإرهاب تؤثر علينا جميعا، وبأن مكافحته تتطلب تصميمنا المشترك وبذل جهودنا المشتركة.

تواصل الجماعات الإرهابية تهديد السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا. وفي منطقة الساحل، فقد انضم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى المقاتلين المرتزقة الفارين من ليبيا من أجل استغلال تمرد الطوارق واحتلال ثلثي مالي. وفي نيجيريا، تستغل جماعتا بوكو حرام وأنصار الدين سوء الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والاستياء الشعبي، لتحدي سلطات الدولة وزرع بذور النزاع الطائفي. وفي الصومال، لا تزال حركة الشباب تشن هجمات شرسة على الحكومة والشعب الصوماليين، حيث أنها تسعى لعرقلة الفترة الانتقالية التي يشهدها البلد.

كما رأينا قبل ثمانية أيام فقط في أروشا في تنزانيا، لا يقتصر الإرهاب على مناطق الصراع، ولكن يمكن أن يحدث في أي مكان وفي أي وقت. ومع ذلك، حققت مكافحة الإرهاب

في أفريقيا تقدما خلال العام الماضي. ويوضح الصومال ومالي كيف يمكن للتعاون الدولي والإقليمي المساعدة على إضعاف الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا خطيرا لدول بأكملها.

في تلك الحالات، واجهت الدول الأفريقية، بنشاط وبدعم حاسم من المجتمع الدولي، التهديداتَ الإرهابية. وواجهت القوات الفرنسية والتشادية والمالية العاملة معا، الملاذ الإرهابي المتزايد في مالي. وفرض المجلس جزاءات من الأمم المتحدة ضد حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الدين والأفراد المرتبطين بهما في مالي، وأذن ببعثتين متعاقبتين للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد. وفي نفس الوقت، ساعدت مثابرة وتضحيات قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بمساعدة دولية، الصومال على الشروع في استعادة بلده من القبضة الوحشية لحركة الشباب.

لا يزال تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له، يشكلان خطرا حتى الآن، وأصبحا أكثر انتشارا وأخذا لزمام المبادرة. ونظرا لوجود حكومات جديدة هشة في شمال أفريقيا وحدوث اضطرابات في أماكن أخرى من القارة، إستغل المتطرفون العنيفون بشكل متزايد حدودا يسهل اختراقها، والفراغات السياسية والمظالم المحلية، والضغوط الاجتماعية الاقتصادية وانحسار التركيز على مكافحة الإرهاب لتحقيق أهدافهم القاتلة.

في هذه الأثناء، يواصل الإرهابيون في أفريقيا تمويل عملياتهم من خلال الأنشطة غير المشروعة، بينما تصبح أساليبهم أكثر تطورا. ويتاجر الإرهابيون العابرون للحدود بالاسلحة والمخدرات بل وحتى بالبشر، لجمع أموال لارتكاب هجمات شنيعة. و لا يزال يساورنا قلق عميق جراء استخدام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، الاختطاف للحصول على فدية من أجل تمويل الإرهاب. ولا يمكن للمجتمع الدولي غض الطرف عن تلك الجريمة، ويجب عليه التوقف عن دفع الفديات. وعلاوة على ذلك، يتزايد استخدام الإرهابيين للأجهزة التفجيرية اليدوية الصنع في أفريقيا، كما يوضح ذلك تفجير حركة الشباب لسيارة ملغومة في موكب لأفراد في الحكومة الصومالية وأعضاء وفد قطري كان يقدم المعونة. ويستدعي ذلك الاتجاه المقلق اهتماما متزايدا من جانب مجلس الأمن، ونرحب بالفرص المتاحة لتطوير مبادرات لمكافحة الأجهزة التفجيرية اليدوية الصنع، مع الشركاء الأفارقة وغيرهم.

إن التهديد المتعدد الجوانب للإرهاب في أفريقيا يتطلب استجابة متعددة الأبعاد. وتقر بذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إن اتباع نهج شامل ينطوي ليس فقط على بذل جهود تكتيكية وبناء القدرات لإحباط الهجمات وتحطيم البنية التحتية للإرهاب، ولكنه يتضمن أيضا مبادرات استراتيجية للحد من التطرف العنيف وتقليص مصادر تجنيد الإرهابيين.

كثفت الولايات المتحدة من ثم، المساعدة المتعلقة ببناء القدرات المقدمة إلى الشركاء الأفارقة. وتساعد شراكتنا المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وشراكتنا من أجل تنفيذ البرامج الإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا، الدول الأفريقية على تشديد أمن الحدود، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وإرباك الشبكات الإرهابية، ومنع الهجمات ومحاكمة الجناة. خلال العام الماضي، دربت الولايات المتحدة أكثر من ٢,٣٢٠ مسؤولا في ١٨ بلدا أفريقيا، وقامت بأنشطة متعلقة بإنفاذ القانون وبسيادة القانون. ويعمل الملحقون والمستشارون القانونيون للولايات للمتحدة، مع حكومات البلدان المضيفة في موريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، وتونس، والسنغال، والجزائر لتعزيز قدرات قطاع العدالة على التصدي للإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مواجهة الدعاية المتطرفة العنيفة على شبكة الانترنت، أنشأت الولايات المتحدة مركز الاتصالات الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب، الذي دعم الصحفيين المواطنين فيما يخص نشر معلومات دقيقة، غير متطرفة في شمال مالي، ومول مشاريع في نيجيريا والنيجر، لتسليط الضوء على قصص محلية عن الصمود في وجه الإرهاب.

ونرحب أيضا بإسهامات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بالشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في التصدي للإرهاب عبر القارة. والمذكرات بشأن الممارسات المثلى المقدمة من المنتدى حول العدالة الجنائية وإعادة تأهيل متطرفي العنف وإعادة إدماجهم ومنع الاختطاف من أجل الحصول على الفدية من جانب الإرهابيين، وكلها أدوات عملية يمكن للحكومات أن تستخدمها في مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون. إلا أن هذه الأدوات لا تكون مفيدة إلا إذا توفرت الإرادة السياسية والقدرة على تطبيقها.

وبناء قدرة الدول على مكافحة الإرهابيين وإشراك المجتمعات في تلك المكافحة أمر لا غنى عنه، ولكن لا بد لنا أن نبتعد عن النهج القمعية التي غالبا ما تغذي التطرف الذي تسعى للقضاء عليه. والحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب في أفريقيا يتطلب جهدا أوسع نطاقا لإقامة مجتمعات أكثر حرية وازدهارا وتسامحا يندر فيها التطرف وتتاح الفرص وينتعش الأمل. وهذا يقتضي مكافحة الفقر والفساد. كما أنه يتطلب توسيع نطاق التجارة والاستثمار وبناء الهياكل التحتية الأساسية حتى يتسنى للاقتصادات الأفريقية أن تنمو بشكل مستدام. وهو يتطلب عملا ناجعا لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. ويتطلب أيضا تحسين تقديم الحكومات للخدمات لشعوبها، من التعليم الجيد إلى الرعاية الصحية والعدالة، ويقتضي كذلك كفالة القدرة للشعوب على مساءلة حكوماتها.

وفي هذا الإطار، وبالشراكة مع شعوب وحكومات القارة، تعمل الولايات المتحدة على تمكين المواطنين وتعزيز الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون والنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وإذ نفعل ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه ما من دولة يمكنها أن تكافح الإرهاب بمفردها. لا بد لنا أن نعمل معا كشركاء لديهم التزام مشترك ومساعدة متبادلة لوضع حد لتلك الآفة. ونحن مدينون بذلك، لا أقل، لجحافل الضحايا وأجيال المستقبل.

السيد كاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر فخامة السيد فوري إسّوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو. على حضوره شخصيا مناقشة مجلس الأمن هذه بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق إعادة بناء السلام والأمن الدولي. كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على حضوره، والسيد عبد الله شيخو، المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، على إحاطته الإعلامية.

في البداية، أود أن أعرب باسم حكومة بلدي عن إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم السبت في ريحانلي، جنوب تركيا، بالقرب من الحدود السورية. الذي أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وإصابة ١٠٠ آخرين على الأقل. وأقدم تعازي الحكومة الرواندية لأسر الضحايا وحكومة وشعب تركيا. ونتمنى إحقاق العدالة، ونعرب عن عميق قلقنا إزاء المعلومات التي تشير إلى أن الهجوم قد يكون مرتبطا بالأزمة السورية.

ورواندا تؤيد البيان الرئاسي (S/PRST/2013/5) الذي اعتمد للتو. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على اختيار موضوع الجلسة وبيان اليوم، الأمر الذي يدلل على التزام توغو بالسلام والأمن في قارتنا. والموضوع المختار للرئاسة التوغولية الثانية لمجلس الأمن خلال ولايتكم يتماشى مع الموضوع الذي تم اختياره لفترة

الرئاسة الأولى لتوغو في شباط/فبراير ٢٠١٢، ”أثر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على السلام والأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل“.

إن رواندا، البلد الشقيق لتوغو، تشارككم القلق بالكامل إزاء السلام والأمن في أفريقيا. ولهذا السبب، اختار بلدنا، إبان رئاستنا في نيسان/أبريل، تنظيم إحاطة إعلامية بشأن منع نشوب النزاعات في أفريقيا بغية التصدي للأسباب الجذرية (انظر S/PV.6946). ونود أن نتوجه بالشكر لوزير خارجية توغو على حضوره آنذاك. فأفريقيا لن تتمكن من مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب ما لم تعتمد القارة استراتيجية ناجعة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا من خلال معالجة أسبابها الجذرية.

موضوع الإرهاب، لا سيما في أفريقيا، بالغ التعقد. بلى، إن الإرهاب والنزاعات في أفريقيا، عموما، لهما نفس الأسباب الكامنة، غير أن الإرهاب يمكن أن يكون سبب النزاعات وأثرها في القارة، حيث أن تلك النزاعات يمكن أن يؤججها الإرهاب أو أن تؤدي إلى الإرهاب. فمعظم الأسباب الدفينة للنزاع في أفريقيا، التي نظر فيها أعضاء المجلس خلال الإحاطة الإعلامية في نيسان/أبريل، هي أسباب الإرهاب أيضا. وأود أن أشير، بصفة خاصة، إلى الترسيم المصطنع للحدود، وهي التركة الاستعمارية التي أثارت مشاكل الهوية والجنسية، والثغرات الحدودية والتدخل الأجنبي وانعدام الديمقراطية وسيادة القانون والفساد وسوء الإدارة والفقر والجوع، علاوة على الإقصاء والتمييز على أساس الجنس والعنصر العرقي والدين ومنطقة المنشأ.

وفضلا عن أن للإرهاب والنزاع في أفريقيا نفس الأسباب العميقة الجذور، من المهم أن ندرك أن الإرهاب والنزاع يمكن أن يكون أحدهما السبب والأثر للآخر. ومن الواضح تماما أن النزاعات في أفريقيا يمكن أن تكون مرتعا خصبا للإرهاب، وكلنا يعلم أنه لن يترعرع وينمو إلا في الظروف التي تتفشى فيها الفوضى أو المناطق التي ينعدم فيها القانون. وليس من قبيل المصادفة أن المجموعات الإرهابية دأبت على مهاجمة ذوي الخوذ الزرق وتهديد البلدان المساهمة بقوات. وعلى هذا المنوال، فإن الإرهاب يمكن أن يكون سببا للنزاع أيضا. والأعمال الإرهابية المتكررة ضد المجموعات الدينية أو العرقية أو الإثنية مصدر لتأجيج مشاعر الغضب والسخط التي يمكن أن تفضي إلى الاقتتال الطائفي. لذلك، من الواضح تماما أن الإرهاب، الذي يمضي دائما جنبا إلى جنب مع كل أنماط الاتجار والجريمة العابرة للحدود الوطنية، ينبغي أن يكون مدعاة للقلق الشديد في فكرنا بشأن منع نشوب النزاع في أفريقيا.

وعلى الرغم من أن الإرهاب قد توجد أسبابه الجذرية في مجتمعنا، فلا يمكن أن تتخذ الظروف المخففة ذريعة أو مبررا لإدامة مثل تلك الأفعال. فالفقر والبطالة والإقصاء وفساد بعض الحكومات لا يؤدي إلى الإرهاب بالضرورة، بمعنى أن غالبية ضحايا تلك الآفات يكافحون سلميا كمواطنين كل يوم لتحقيق مستقبل أفضل.

لا بد لنا من معالجة الأسباب الدفينة للإرهاب من خلال التصدي لمن قرروا أن يقطعوا شوطا لا رجعة فيه من خلال تفريق شمل الأسر وترويع المجتمعات. وفي هذا الصدد، تود رواندا أن تذكر بالاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونشيد باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب، واللجان الأخرى المنشأة لمكافحة الإرهاب، على أنشطتها. ونشجعها على تعزيز التعاون فيما بينها، لا سيما من خلال تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، بغية ضمان تنسيق أفضل للجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهاب وكبح جماحه.

ورواندا تدعم كذلك تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. ونرحب بالعمل

الذي يقوم به المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المعنية بالإرهاب، وهدفها تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية في منع الإرهاب. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضا أننا نترقب باهتمام إطلاق الاستراتيجية المتكاملة بشأن منطقة الساحل، التي نأمل أن تساعد بلدان المنطقة على منع الإرهاب ومكافحته.

ورواندا تعرب مجددا عن إدانتها لحركة الشباب في الصومال، وبوكو حرام في نيجيريا، والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجميع المنظمات الإرهابية الأخرى العاملة في القارة الأفريقية.

مع ذلك، إذ تشير رواندا إلى البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو (S/PRST/2013/5) فإنها تكرر التأكيد على وجوب عدم اقتران الإرهاب بأي ديانة أو جنسية أو حضارة بعينها. ونأسف أيضا لأن عبارة ”الإرهاب“ غالبا ما تستخدم مقترنة بحركات ذات انتماء معيّن وتستخدم أساليب خاصة بها.

ونشير إلى أن تعريف الإرهاب لا يقتصر على استخدام المتفجرات، بل يمتد أيضا إلى المجموعات المسلحة التي ترتكب الفظائع الجماعية وتمارس الاختطاف وتحرق القرى وتستخدم الاغتصاب سلاحا للحرب والإرهاب.

وأشير في ذلك الصدد إلى أن جماعة تمارس الإبادة الجماعية في رواندا – هي جيش تحرير رواندا – صنفت على أنها جماعة إرهابية قبل أن تغير اسمها قبل ١٢ عاما إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وندعو الحكومة الكونغولية الشقيقة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره إلى مضاعفة الجهود لمكافحة تلك الجماعة الإرهابية التي تمارس الإبادة الجماعية، بوصفها المصدر الرئيسي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقي من الكونغو.

ختاما، أثني مرة أخرى، سيدي الرئيس، على التزامكم الشخصي بمكافحة الإرهاب في أفريقيا والعالم. وأشيد إشادة خاصة بجميع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني التي تكافح الإرهاب على أساس يومي في جميع أنحاء العالم، مخاطرة بحياتها وحياة أعضائها. ويقع على عاتقنا التزام بتحقيق النتائج، ونأمل أن تبعث جهودنا الجماعية المبذولة في إطار مجلس الأمن وغيره من الأجهزة الأمل في نهاية المطاف لأفريقيا ولجميع المجتمعات التي تعيش تحت تهديد الإرهاب.

السيد كيم كايو – هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لكم، سيدي، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم في الوقت المناسب بشأن التحديات التي نواجهها في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الشاملة، والسيد عبد الله شيخو، ممثل فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات.

وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي على مدى العقد الماضي، فلا يزال الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المغرب العربي ومنطقة الساحل. وإذا لم يكبح جماحه، فسيصبح تشكيل ما يسمى محور عدم الاستقرار الممتد من مالي إلى الصومال واقعا لا رجعة فيه في وقت قريب، ومن شأنه أن يحوّل القارة الأفريقية بأسرها إلى مرتع خصب للمتطرفين وقاعدة انطلاق للهجمات الإرهابية على نطاق أوسع في جميع أنحاء العالم.

وترى جمهورية كوريا أن الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته ستصبح أكثر فعالية باتباع نهج شامل. ونؤيد في ذلك الصدد، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تركز على التصدي لكل مكون من مكونات الإرهاب: الإرهابيون، والأسلحة والتمويل، والشبكات.

وتتمثل نقطة البداية – بطبيعة الحال – في معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع التركيز على الشباب والتعليم. وتؤيد جمهورية كوريا بقوة – في ذلك الصدد – مبادرة الأمين العام العالمية ”التعليم أولا“. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان وسيادة القانون في صميم الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لمسألة الإرهاب.

وتمثل حماية الحدود التي يسهل اختراقها لردع التدفقات غير المشروعة للأسلحة في أفريقيا مهمة أخرى هامة، بقدر أهمية منع تمويل الإرهاب. ويكتسي الدور الذي يضطلع به الفريق العامل الحكومي – عبر التعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية – أهمية بالغة في تعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي بين دول المنطقة على نحو وثيق. وتتطلب هذه الجهود الملكية الكاملة من قبل البلدان المعنية فيما يتعلق بتوطيد الحكم الرشيد وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية، إلى جانب وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تثني جمهورية كوريا على العمل الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في اعتماد اتفاقيته لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩، وإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب على أساس خطة عمله لعام ٢٠٠٢، وتعيين ممثله الخاص المعني بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وإذ تضع جمهورية كوريا في اعتبارها تماما تلك التطورات، فهي لا تزال تشارك بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا. أولا، تضطلع جمهورية كوريا بدور نشط في التصدي لجذور الإرهاب، وتواصل السعي نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى شركائها الأفارقة عبر العديد من البرامج التعاونية المختلفة. وقد وضعت حكومة بلدي خطة عمل للمنتدى الكوري الأفريقي الثالث للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وهي تشمل مجموعة كاملة من المساعدات، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية.

ثانيا، يشكّل منع استخدام أسلحة الدمار الشامل لأغراض الإرهاب مهمة هامة أخرى بالنسبة للمجتمع الدولي. وبصفة جمهورية كوريا رئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فستواصل البحث عن سبل لحشد المساعدة الدولية ذات الصلة للدول الأفريقية ضمن ولاية اللجنة. وسنواصل العمل أيضا مع اللجنتين الأخريين المعنيتين بمكافحة الإرهاب – وهما اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، ولجنة مكافحة الإرهاب – بهدف تطوير حزم المساعدة لدعم الجهود الأفريقية للحد من الإرهاب.

ثالثا، إن التكيف مع التهديد الإرهابي في العصر الرقمي أمر ضروري للغاية. ذلك أن الإرهابيين المحليين يتعلمون – عن طريق الاستفادة من الاتصالات الجيدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات – كيفية صنع القنابل من خلال شبكة الإنترنت. ولا تزال العناصر الإرهابية البارزة تمارس تجنيد الأعضاء على موقع تويتر الشبكي. وستواصل جمهورية كوريا – بوصفها البلد المضيف لمؤتمر سيول بشأن الفضاء الافتراضي لعام ٢٠١٣ الذي سيعقد يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر – مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للاتجاه الجديد المتعلق باستغلال تكنولوجيا المعلومات للحض على الأنشطة الإرهابية، ولأغراض التمويل والتجنيد ونشر التطرف.

وكما شدد الأمين العام بان كي – مون، فإن الإرهاب ليس له جنسية أو انتماء ديني ولا يحترم الحدود أيا كانت. وينبغي أن تعكس استجابتنا، أيضا، الطابع الهلامي للإرهاب ووجوده في كل مكان اليوم. وستضطلع جمهورية كوريا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن – بالدور المنوط بها في تعزيز عمل المجلس لمكافحة الإرهاب في أفريقيا وخارجها.

السيد ثوين (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف وامتياز أن يتولى رئيس جمهورية توغو توجيه هذه المناقشة. وتشهد مشاركتكم، سيدي الرئيس، ونائب رئيس وزراء لكسمبرغ وعدد من وزراء الخارجية، وممثلين من أعضاء المجلس، بالإضافة إلى السيد عبد الله شيخو، ممثل الفريق العامل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، على أهمية الموضوع المقترح وحسن توقيته.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على مشاركته، وعلى إحاطته الإعلامية الغنية بالمعواذ نعترف في البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو (S/PRST/2013/5). لا يزال الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن، وللتمتع بحقوق الإنسان، علاوة على أنه يشكل تهديدا خطيرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. وفي حالة أفريقيا على وجه الخصوص، فإن الإرهاب يقوض استقرار القارة ورخاءها. وقد أصبح هذا التهديد أكثر انتشارا وتمكن من تطوير آليات عملياتية معقدة بشكل متزايد في استجابة لاحتراس المجتمع الدولي على نحو متزايد. فأعمال الإرهاب آخذة في الارتفاع بما فيها تلك التي تستند إلى دافع من التعصب والتطرف بمختلف ضروبه.

تدين الأرجنتين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن الإطار العام الذي نسعى من خلاله إلى أي استجابة لهذه الحالة يجب أن يشمل دائما الاحترام المطلق للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن يكون في إطار المقاصد والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

دفعتنا التجربة الأرجنتينية المأساوية مع إرهاب الدولة، التي أدت إلى حدوث انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، إلى وضع سياسات عامة في ما يتعلق بمختلف جوانب حقوق الإنسان، ولا سيما المتعلقة بالذاكرة والحقيقة والعدالة والجبر، فضلا عن التطور التدريجي للحق في معرفة الحقيقة.

وإضافة إلى ذلك، عانت الأرجنتين بشكل مباشر من الإرهاب الدولي، إذ كانت ضحية لهجومين إرهابيين خطيرين جدا في مدينة بوينس آيرس، ضد السفارة الإسرائيلية في عام ١٩٩٢ وضد رابطة التبادل الأرجنتيني الإسرائيلي في عام ١٩٩٤. أعادت التجربة تأكيد اقتناعنا بأنه يجب مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون ومع الاحترام التام للحريات الأساسية. ليس لدينا أي شك في هذا الصدد، ولهذا السبب فإننا نرفض بشدة الفكرة القائلة بأن انتهاكات حقوق الإنسان مقبولة في بعض الظروف.

لدى بلدنا، في مكافحته للاتجار غير المشروع والاتجار بالبشر وفي مجال الهجرة، تشريعات وسياسات لا تنطوي على التجريم أو التمييز لأي سبب ضد المهاجرين. نحن نقر بأن الهجرة حق من حقوق الإنسان. يظل هذا يعني أنه يجب أن يكون لدينا سياسة فعالة على الحدود لمراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة. أحرزنا تقدما في وضع أطر وسياسات عامة قوية، أدت إلى تحقيق بعض الإنجازات. كما قمنا بوضع استراتيجيات إقليمية على صعيد السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، لأننا ندرك أن الجهود التي تبذلها الدول الوطنية ضرورية. إن التزام المنطقة والمجتمع الدولي حاسم الأهمية أيضا.

لا يمكن فصل الإرهاب عن تزايد تعقيدات الواقع الدولي، ولهذا السبب من الأهمية بمكان تناول تعقيداته في إطار الجهود الشاملة المتعددة الأطراف على أساس التنسيق والتعاون بين الدول من أجل مكافحة هذه الآفة ومنعها بصورة فعالة. تتطلب مكافحة الإرهاب، أولا، الالتزام الثابت من جانب كل دولة بمكافحة الأعمال الإرهابية على الصعيد الوطني وعدم تقديم المساعدة إلى الجناة أو المشاركين في الأنشطة المتصلة بالإرهاب وتوطيد التشريعات الوطنية التي تعزز مقاضاة الإرهابيين أو تسليمهم.

وبالإضافة إلى ذلك، من شأن اتباع نهج شامل إزاء المسألة، على الصعيد العالمي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أن يعزز الجهود المشتركة، في ما يتعلق بالظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب وتمويله. لا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية باسم الاختلافات الدينية أو العرقية، أو الظروف الاقتصادية. غير أن التسامح وإعمال سيادة القانون مع الإدماج الاجتماعي الكامل والعمل الكريم تهيئ بيئة يمكن أن تساعد على منع انتشار الإرهاب وتساعدنا على مكافحته. وراء كل عمل إرهابي عادة مشكلة ناجمة عن التهميش الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي أو العرقي أو الديني، مع عنصر أصولي في كثير من الأحيان، يوفر نموه بمرور الوقت تربة خصبة لنشوء الإرهاب.

وإضافة إلى ذلك، في حالة أفريقيا، كما نرى في البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/5)، فإن الإرهاب يعرض للخطر الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تحتاج بلدان المنطقة إلى تخصيص الموارد للتنمية دون أن تضطر إلى تحويلها إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن الحالة في منطقة الساحل بالغة الدلالة. نحن، من جهة، بحاجة إلى توافر الحد الأدنى من الأمن والاستقرار بدون خطر الإرهاب، لكي يكون لدينا تنمية. وفي الوقت ذاته، نحن بحاجة إلى نهج شامل ومتكامل من أجل تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار. وفي هذا الصدد، أرحب بالتعليقات التي أدلى بها الأمين العام، الذي أشار إلى الحاجة إلى استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشمل الأمن والحكم والتنمية واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن القضايا الإنسانية.

نحن بحاجة إلى إجراءات منسقة بين دول المنطقة، من شأنها أن تتيح التصدي لأنشطة الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، وأنصار الدين، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات فضلا عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تشكل الحدود البرية والبحرية الممتدة تحديا خاصا بالنسبة لنا في مكافحة أنشطة هذه الجماعات، وهو ما يبرز ضرورة دعم المجتمع الدولي لبناء القدرات الوطنية.

وهناك أيضا قلق بالغ إزاء الهجمات المتكررة التي وقعت في بعض البلدان الأفريقية، بما فيها تلك التي استهدفت مكاتب الأمم المتحدة، من قبيل هجوم آب/أغسطس ٢٠١١ على مكتب الأمم المتحدة في أبوجا. وعلى وجه الخصوص، عندما يتعلق الأمر بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نحن نفهم أن معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣٤ باء) يمكن أن تقدم مساهمة هامة في منع تحويل الأسلحة إلى هذه الجماعات الإرهابية.

في أفريقيا، شأنها شأن العديد من مناطق العالم الأخرى، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب إجراء تغييرات هيكلية من شأنها أن تضع حدا للفقر والاستبعاد والتهميش، وهي العوامل التي تؤدي إلى نشوء الإرهاب. نحن بحاجة إلى التعاون والتنسيق من جانب المجتمع الدولي من أجل التصدي لهذه المشكلة. نحن بحاجة أيضا إلى نظام اقتصادي عالمي يقوم على الإنصاف، الأمر الذي من شأنه أن يوفر استجابات للعديد من الأسباب الدفينة لهذه الآفة. وبالمثل، كما نرى في البيان الرئاسي، لا بد من تكملة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ببذل الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فضلا عن جهود الوكالات المتخصصة، لتعزيز التعاون في المسائل ذات الاهتمام العالمي. لكل منطقة ومنطقة دون إقليمية خصائصها، وكما هو الحال في العديد من المسائل الأخرى، فإن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، عندما يتعلق الأمر بالإرهاب، يشكل عنصرا حاسما في توفير الاستجابة الشاملة والواسعة النطاق لهذه الآفة.

وفي حالة منطقتنا، فقد وضعنا، من خلال لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، العديد من البرامج لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في المنطقة. وبالمثل، يجري في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، من خلال المنتدى المتخصص لمكافحة الإرهاب، تبادل المعلومات عن التشريعات وتدابير المراقبة ومواءمة المعايير حتى يتسنى تحسين التنسيق في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وفي القارة الأفريقية، تؤيد الأرجنتين الخطوات التي اتخذتها البلدان الأفريقية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا الحاجة إلى العمل بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي لتنفيذ التعاون.

وفي الإطار الأوسع، لكنه مع ذلك وثيق الصلة بالحالة في القارة الأفريقية، نعتقد أن عمليات حفظ السلام ليست أداة فعالة في مكافحة الإرهاب. يتعارض استخدام القوة بطريقة هجومية مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي، موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو لأغراض الولاية. وإضافة إلى ذلك، نفهم أن السماح لعمليات حفظ السلام باستخدام القوة بصورة هجومية بغية مكافحة الأعمال التي ترتكبها العناصر الإرهابية يمكن أن تحول الأمم المتحدة إلى مشارك في صراع داخلي غير متماثل، مما يقوض شرعية المنظمة ويعرض للخطر موظفيها الذين يعملون في المسائل الإنسانية والتنمية وحماية حقوق الإنسان. وعلى أي حال، فإن إدراج بعد صنع السلام في عمليات حفظ السلام يتطلب مناقشة مستفيضة ومسؤولية.

وبالنسبة للأرجنتين، من الواضح أن المسألة تتطلب إجراء مناقشة شاملة يشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويمكننا فيها تقييم العناصر التي تحتاجها المنظمة من أجل معالجة هذه الحالات.

وفي إطار المجلس، فإن القضايا الأفريقية هي التي تستأثر بمعظم تحليلاتنا ومناقشاتنا. وبصفة عامة، فإننا نميل إلى التركيز على حالات الصراع والجوانب الأخرى غير الإيجابية. ومع ذلك، فإن الأرجنتين مقتنعة بأن البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية أحرزت الكثير من التقدم في منع نشوب الصراعات وبناء السلام وحفظ السلام. وأحرزت أفريقيا أيضا تقدما عندما يتعلق الأمر بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفي تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري.

وتؤيد الأرجنتين هذه العملية بقوة، ونحن نعرض تقديم كل ما اكتسبناه من خبرة خلال السنوات الأخيرة في مجال مكافحة هذه الآفة، ونتعاون كل التعاون لتحقيق ذلك.

وفي المجال نفسه، نعتقد أنه من الأهمية بمكان تحديد التحديات القائمة التي تواجه أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب. وننوه في الوقت ذاته بالتقدم الواسع الذي تم إحرازه، بما في ذلك العدد الكبير من عمليات التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، واعتماد التشريعات المتعلقة بتمويل الإرهاب، والتقدم المحرز في مراقبة الحدود، وزيادة التعاون والتنسيق في ما بين دول المنطقة، والتقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب.

لقد جرى تحقيق تقدم هام، ولكن لا يزال هناك عدد من التحديات القائمة في المعركة المقبلة، سواء في أفريقيا أو على الصعيد الدولي. ويبقى التضامن والتعاون في سياق الاحترام الكامل لسيادة الدول أفضل الأدوات لدينا.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر رئاسة توغو على مبادرتها إلى عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. إننا نعتبر هذه الجلسة مساهمة في تعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة ومجلس الأمن في مكافحة الإرهاب. ونحن ممتنون للأمين العام على مشاركته

في هذه الجلسة وعلى إحاطته الإعلامية بشأن الموضوع الذي نتناوله اليوم. ونود أيضا أن نشكر المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا على المعلومات التي قدمها.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي، يظل الإرهاب واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. والمؤسف أن أفريقيا أصبحت اليوم في طليعة الكفاح ضد هذه الآفة. فالجماعات الإقليمية المتطرفة تتآزر في ما بينها مع العناصر الإجرامية، وتعبر بحريّة الحدود التي يسهل اختراقها، وتعمل على تحديث مصادر تمويلها، وتتسلح بقوة عن طريق تدفقات الأسلحة الإقليمية من الترسانات الليبية. ولقد حذرنا من هذه الاخطار في العديد من المناسبات. وبغية وضع حواجز موثوق بها لوقف انتشار الأسلحة الليبية، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة، قدمت روسيا القرار ٢٠١٧ (٢٠١١).

هناك أموال كثيرة تتدفق إلى الإرهابيين من تجارة المخدرات غير المشروعة. وإحدى المناطق الرئيسية لتهريب الكوكايين إلى أوروبا هي غرب أفريقيا. فهذه المنطقة تعمل على إنتاج المخدرات الاصطناعية، وتطوير الطرق القائمة والجديدة لإيصال الهيروين الأفغاني. وثمة نتيجة من النتائج التي تسفر عنها هذه العملية هي توسيع النطاق الجغرافي للنشاط الإرهابي، مع تزايد عدد الهجمات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة أكثر من أي وقت مضى. ويحاول المتطرفون بشكل متزايد تولي المناصب الحكومية. ونشعر بالقلق على نحو خاص إزاء الميل إلى إدخال الإرهاب في الصراعات الإقليمية المسلحة، الأمر الذي يهدد مباشرة السلامة الإقليمية للدول ويقوض أساس السلام والأمن الدوليين. وأحد الأمثلة على ذلك هو استمرار عدم الاستقرار في مالي وفي جميع أنحاء منطقة الساحل.

ونحن نرحب باتخاذ القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، الذي يؤكد على أن المجتمع الدولي يعمل معا لإيجاد حل لهذه المشكلة. وإزاء ذلك، لا يسعنا إلا أن نأسف لأن المجلس لم يتخذ بعد موقفا قويا بشأن إدانة الهجمات والتهديدات الإرهابية في سياق الأحداث السورية، خاصة مع أخذ التأثير المتنامي في صفوف الجماعات الإرهابية المعارضة المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في الاعتبار.

إن البلدان الأفريقية تعتمد مبادرات أكثر نشاطا لحل مشاكل القارة. وفي هذا الصدد، نرحب بالشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى بغية الحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا. ومع ذلك، وفي ظل الظروف السائدة، فإن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي بأسره لبناء قدرات قوات الأمن التابعة للدول الأفريقية هي مساعدات ضرورية. ويجب تنفيذ تدابير واسعة وشاملة، مع التركيز على تعزيز أمن الحدود والمطارات، وتوسيع تبادل المعلومات، وتدريب موظفي إنفاذ القانون.

ونلاحظ الدور الرئيسي الذي تقوم به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الارهاب، ومركز التنسيق التابع للأمانة العامة المعني بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في أفريقيا. ونرحب بالمبادرات الإقليمية لتلك الوكالات.

وبغية تعزيز قدرات الدول الأفريقية، تركز روسيا قبل كل شيء على تقديم المساعدة الإنسانية من خلال قنوات الأمم المتحدة، وتقدم المساعدة على الصعيد الثنائي إلى بلدان المنطقة عن طريق تدريب الموظفين المحترفين، بمن فيهم العاملون في دوائر إنفاذ القانون. ونعتقد أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام في المدى البعيد لنزع التطرف من عقول السكان، لا سيما الشباب منهم. ويجب أن نركز على حل مشكلتي العمالة والتعليم. ولا يزال الحفاظ على فعاليتنا يشكل تحديا، ويجب علينا أن نعزز ذلك في مواجهة الميول المتطرفة، التي تمثل الأساس الإيديولوجي والأرض الخصبة للجماعات الإرهابية في المنطقة.

ومن الحيوي زيادة الجهود المبذولة التي ترمي إلى تهيئة بيئة ترفض إيديولوجية العنف. وينبغي أن نستخدم وسائط الإعلام والمجتمع المدني لتحقيق هذه الغاية. ويجب أن نقضي في المهد على جميع المحاولات الآيلة إلى إشراك الأطراف الإقليمية في النشاط الإرهابي. ونعتقد أنه من المهم زيادة تفعيل أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على اتخاذ خطوات استباقية في الدبلوماسية الوقائية، والتسوية السلمية للمنازعات.

ونأمل من الأمين العام أن يراعي الشواغل التي استمعنا إليها اليوم لدى إعداد المجلس لاتخاذ خطوات أخرى في هذا المجال. ونعتقد أن تلبيتها سوف تصبح عنصرا هاما في الجهود العالمية التي يبذلها المجتمع الدولي للصمود في وجه التهديد الذي يشكله الإرهاب، وسوف تساعد على كفالة أمن البلدان الأفريقية واستقرارها.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة وترؤسها بغية مناقشة التحديات القائمة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا. إن توغو ما فتئت أثناء ولايتها في المجلس صوتا مؤيدا لتحقيق هدف النهوض بالسلام والأمن في المنطقة وعلى الصعيد العالمي. وحضوركم اليوم يظهر الالتزام القوي لبلدكم بإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه القارة الأفريقية.

كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد عبد الله شيهو على احاطتيهما الإعلاميتين وبيانيهما الثاقبين. وأرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2013/5 كنتيجة للمناقشة الجارية اليوم.

إن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وكذلك للاستقلال السياسي لجميع الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ويواصل الإرهاب ذو الطبيعة والطابع المتغيرين باستمرار تحدي رفاه مجتمعاتنا، وإزهاق حياة الأبرياء، وزعزعة الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي. وليست هناك مناعة لأي بلد أو منطقة تجاه هذه الآفة.

تساهم أذربيجان بنشاط في الأنشطة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولقد كان موضوع مكافحة الإرهاب في ضوء التطورات الأمنية الحالية في بعض البلدان الأفريقية أحد المواضيع التي نوقشت على نطاق واسع في المؤتمر الدولي المعني بتعزيز التعاون في مجال منع الإرهاب، الذي شاركت أذربيجان في تنظيمه مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في باكو بتاريخ ١٨ و ١٩ آذار/مارس.

والإرهاب في أفريقيا له طابع مميز، وأنماط وأسباب جذرية أكثر تنوعا وتعقيدا مقارنة بمناطق أخرى في العالم. وثمة عدد من المناطق دون الإقليمية في القارة تعاني من التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي طال أمدها. وعدم الاستقرار، والتخلف الإنمائي، والتوترات الطائفية، والفقر، والافتقار إلى مؤسسات الدولة القادرة على البقاء، والحدود المخترقة أمور تهيئ الظروف المؤاتية لتسلل الجماعات المسلحة والإرهابية والشبكات الإجرامية، وتدفق الأسلحة إلى المنطقة، وزيادة مفاجئة في الأنشطة الانفصالية المتشددة.

على صعيد معالجة هذه الأسباب الجذرية، أحرزت أفريقيا ككل تقدُّما بارزا، وقطعت دول أفريقية عديدة أشواطا واسعة نحو الاستقرار السياسي، وإرساء الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وبُذلت جهود ملحوظة من جانب الاتحاد الأفريقي، بصفته طرفا إقليميا فاعلا رائدا، ومن جانب المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، لتعزيز السلام والأمن والاستقرار جماعيا في القارة. لكنّ هذا الهدف لم يتحقق بعد، كما يمكن الاستخلاص من دينامية المسائل الأفريقية المُدرَجة على جدول أعمال مجلس الأمن. والمطلوب

في هذا الصدد استجابة شاملة ومتكاملة ومشاركة متّسقة من جانب الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية.

إنّ التنمية والأمن مترابطان وحيويّان لنهج فعّال وشامل لمكافحة الإرهاب. وتفشّي الإرهاب والتطرّف في أنحاء مختلفة من أفريقيا مصدر للقلق الشديد. وبعبارة أكثر تحديدا، تترك الأزمة في مالي تأثيرات سلبية في المنطقة وما وراءها، وتستدعي مجابهة متعددة الوجوه ومتكاملة، حيث الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية وأبعاد حقوق الإنسان منسَّقة ومتداعمة تماما. وأذربيجان تدعم الجهود الجارية الهادفة إلى استعادة السلامة الإقليمية للبلد وسيادته ووحدته، وإلى تفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية هناك.

من الأساسي مواصلة اتخاذ التدابير الضرورية للتصدي بفعالية للتهديدات والتحديات التي يفرضها الإرهابيون والجماعات المعارضة المسلحة في الصومال، ولا سيما حركة الشباب، بما في ذلك من خلال الإجراءات ضد الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية التي تحاول تقويض عملية السلام هناك.

وعلى امتداد القارة، ينبغي إيلاء الأولوية للتنفيذ المتواصل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بشكل متكامل وبجميع جوانبها، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإننا نؤكد الحاجة إلى التطبيق الفوري والفعّال للجزاءات المفروضة من المجلس، بصفتها أداة رئيسية في مكافحة الإرهاب. ومن الحيوي أيضا أن تسعى الدول إلى تطوير الاستراتيجيات وتعزيز التنسيق بغية مكافحة أنشطة الجماعات الإسلامية الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة بوكو حرام، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين، ومنع توسّعها. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجماعتين الأخيرتين قد أُدرجتا في قائمة الإرهاب من جانب اللجنة المنشأة عملا بقرارَي مجلس الأمن ١٢٦٧(١٩٩٩) و ١٩٨٩(٢٠١١)، بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به فيما يتعلق بالخطر الإرهابي الناشئ في غرب أفريقيا.

إنّ التنفيذ الكامل للالتزامات القانونية الدولية والتعاون الأكثر شفافية بين الدول في أفريقيا أمران هامان بشكل أساسي. ونحن ندرك أنّ جهودا كبرى يجري بذلها من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى لتعزيز قدرات الدول الأفريقية لمجابهة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونعتقد أنه ينبغي أيضا توسيع برامج التعاون الثنائي مع الدول الأفريقية. وأذربيجان مستعدة لاستكشاف إمكانيات مساعدتنا في هذا المجال، بالتشارك مع الاتحاد الأفريقي، كجزء من حوارها معه.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة التوغولية، ولا سيما فخامة رئيس جمهورية توغو، على تنظيم وترؤّس مناقشة اليوم بشأن التحديات التي يفرضها الإرهاب على السلام والأمن في أفريقيا. كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد عبد الله شيهو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

من المثير للأسى والقلق أنّ الإرهاب بلا ريب يواصل تعاظمه في أفريقيا. وهذا يجسِّد تطوّر الخطر الإرهابي الذي نواجهه، والذي بات أكثر انتشارا وتنوّعا جغرافيا من أي وقت. إنه يهدد بلدان أفريقيا وشعوبها، فضلا عن مواطني ومصالح بلدان أبعد بكثير من حدود أفريقيا، ممّا يُلزم المجتمع الدولي بالعمل مع بلدان أفريقيا لمجابهة الخطر. إنه تحدّ مشترَك لنا جميعا.

يستدعي التصدي بفعالية لخطر الإرهاب نهجا شاملا، بما فيه الجهود السياسية والاقتصادية والإنسانية، فضلا عن التدخلات التنفيذية. ويتعيّن على لجان الجزاءات أن تؤدي دورا أساسيا في هذا الشأن، ومن المهم لجميع مكوِّنات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل معا لمجابهة التحديات الإرهابية، بينما تتفادى الازدواجية عبْر هياكلها الأساسية. واستراتيجية

الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب آليتان رئيسيتان لتلك الغاية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة تعاونية للحدّ من محرِّكات الإرهاب، ومكافحة راديكالية الضعفاء ودعم الهياكل الحكومية الشاملة التي توفّر لشعوب أفريقيا الأمن والازدهار معا. أجل، يمكن تحقيق ذلك، ولكنه يستلزم نهجا صارما وجادّا وصبورا.

إنّ عدم الاستقرار محرّك للإرهاب منذ زمن بعيد. وتنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية يزدهران حيثما وُجِد عدم الاستقرار السياسي والمؤسسات السياسية الضعيفة، وحيثما كان هناك إخفاق في معالجة المظالم السياسية والاجتماعية التي طال أمدها. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل بالتعاون مع البلدان الأفريقية، معتمدا نهجا شاملا للحد من الفقر، وتطوير حوكمة فعّالة وإحراز تقدم اقتصادي بغية تعزيز الاستقرار. وبموازاة هذه الجهود، ينبغي أن نواصل السعي لكي نعرف بشكل أفضل ما يدفع الأفراد إلى المشاركة في الإرهاب، ونكافح تلك المظالم، سواء كانت محلية أو قطْرية أو إقليمية أو دولية. ويجب عدم السماح بأن يصبح الإرهاب خيارا جذابا لأولئك المحرومين نتيجة الوضع الراهن.

لقد أسهم دفع الفديات في تنامي الإرهاب في أفريقيا. فالاختطاف من أجل الفدية يدعم الإرهاب فضلا عن كونه بحدّ ذاته أحد أشكال الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء جماعيا للتصدي لهذه المشكلة. ونحن نؤيد مذكرة الجزائر الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، التي تقدّم اقتراحات تطبيقية بشأن كيفية منع عمليات الاختطاف الإرهابية وحلّها، كما نرحب باجتماع الخبراء الأخير في بوغوتا. وإننا ندعم دعما كاملا أعمال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتحسين أُطُر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العالم قاطبة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعمل معا لضمان ألاّ يتّسع نطاق التهديد القائم الناجم عن الإرهاب. وكما أشار رئيس وزراء المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير،

> ”قبل أربع سنوات، جاء التهديد الرئيسي من التطرف الإسلامي من منطقة أفغانستان وباكستان. وقد تمّ القيام بعمل هائل لمجابهة هذا التهديد وتضييق نطاقه. ومع أنّ ثلاثة أرباع المخططات الإرهابية ضد المملكة المتحدة ارتبطت بتلك المنطقة في إحدى المراحل، فقد انحسر ذلك اليوم إلى أقل من النصف. ولكن تنامت في الوقت نفسه امتيازات تنظيم القاعدة في اليمن والصومال وأجزاء من شمال أفريقيا.“

كما ذكر وزير خارجية لكسمبرغ، فإنّ الصومال يشكّل نقطة هامة. وفي الأسبوع الماضي، استضافت المملكة المتحدة مؤتمر الصومال، بحضور ممثلي ٥٤ بلدا. ومن الواضح أنّ مكافحة الإرهاب وحدها لا يمكنها أن تعالج منفردة الأسباب الجذرية للمشاكل التي يواجهها الصومال. ونطاق التحدي يعني أنه يتعيّن علينا استخدام جميع الوسائل المتاحة لنا – الشبكات الدبلوماسية، والمعونة والتجارة، وعلاقاتنا السياسية والتعاون الأمني. وعلينا كذلك أن ندعم ركائز بناء الديمقراطية، مثل سيادة القانون. فلا مجال في الصومال للتغاضي. وحركة الشباب ما فتئت تشكل خطرا مميتا. لكننا نعتقد أنّ التقدم التدريجي الجاري إحرازه في الصومال يوفر إطارا مرجعيا. إنه نهج يمكن للمجتمع الدولي أن يستند إليه في أماكن أخرى لكي يُسهم بصبر في إعادة بناء الدول الهشّة ومجابهة محركات الإرهاب.

ومثلما قال الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية، وكما ردّد العديد من المتكلمين، يجب أن تمضي مكافحة الإرهاب قدُما على جبهات عديدة وبأسلوب متعدد الأبعاد. إذ علينا أن نتصدى للإرهاب بمجموعة من الوسائل – عسكريا، بالطبع، ولكن علينا أيضا أن نعالج الرواية التي يتغذّى منها الإرهابيون.

فلا بدّ لنا من إغلاق المناطق غير المحكومة التي يزدهرون فيها، ومعالجة المظالم التي يستغلونها لكسب الدعم. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الشركاء لدحر الإرهاب. وإننا سنستخدم رئاستنا الراهنة لمجموعة الثمانية لضمان أن تبقى هذه المسائل في صدارة أولويات جدول الأعمال الدولي.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أقول إننا نُدين بشدة الهجمات الإرهابية المروّعة في تركيا خلال عطلة نهاية الأسبوع، التي قتلت وجرحت العديد من المدنيين الأبرياء.

ونعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب تركيا ولأسر ضحايا تلك الجريمة البشعة.

يسعدنا أن رئيس توغو، فخامة السيد فور إسوزيمنا غناسينغبي، قد شرفنا بترؤس جلسة المجلس اليوم. كما نشكر الأمين العام على بيانه القوي من أجل العمل في أفريقيا لمكافحة الإرهاب. ونشكر نائب رئيس وزراء لكسمبرغ، دولة السيد جان أسيلبورن؛ ووزير خارجية المغرب، معالي السيد سعد الدين العثماني؛ ونائب الوزير كيم كيو – هيون، ممثل جمهورية كوريا؛ ونائب الوزير إدواردو زوين، ممثل الأرجنتين، على حضور هذه المناقشة. ونشكر توغو على المذكرة المفاهيمية الموجزة والثاقبة (S/2013/264، المرفق)، التي تعطينا لمحة موجزة عن تزايد خطر الإرهاب في أفريقيا.

إن الإرهاب تهديد عالمي لا يعرف الحدود الجغرافية. وأفريقيا هي الحدود الجديدة للإرهاب الدولي، وهي جديرة بحق بزيادة اهتمام المجتمع الدولي.

ولا تزال باكستان ضحية رئيسية لآفة الإرهاب. ولذلك، فإننا نقدر تماما شواغل وآلام إخواننا وأخواتنا الأفارقة بسبب الدمار الذي يلحقه الإرهاب بالقارة، ونشاطرهم إياها.

لقد أعربتم، سيدي الرئيس، عن تخوف حقيقي من أن أفريقيا تواجه خطر أن تصبح بؤرة للإرهاب. ونحن نتفق أيضا مع تحليلكم الذي يحدد سبعة اتجاهات عامة. أولا، تعوق الجماعات الإرهابية عمل بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام وبناء السلام. ثانيا، يمزج التهديد الإرهابي في أفريقيا بين التطرف السياسي والديني والأيديولوجي والجريمة المنظمة. ثالثا، تعوق الاختلافات التاريخية والثقافية والسياسية والمنازعات الإقليمية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. رابعا، تحرم أنشطة مكافحة الإرهاب التنمية الاقتصادية والجهود المبذولة لتوطيد سيادة القانون والديمقراطية من موارد ثمينة. خامسا، نتيجة للأنشطة الإرهابية، تواجه بلدان ومناطق عديدة في أفريقيا خطر زعزعة استقرارها بقدر أكبر وأن تصبح أكثر تفككا. سادسا، قد تصبح أفريقيا ساحة لتجنيد الإرهابيين وتدريبهم وتمويلهم. سابعا، قد يتمكن الإرهابيون من السيطرة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية مثل النفط واليورانيوم والماس في أفريقيا.

وتستهدف حركة الشباب في الصومال وجماعة بوكو حرام في نيجيريا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين في مالي وجيش الرب للمقاومة في منطقة البحيرات الكبرى الحكومات والمدنيين وترتكب هذه الجماعات جرائم عابرة للحدود الوطنية وتحبط الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في تلك المناطق. وفي منطقة الساحل، يقوض المزيج السام من هذه الأنشطة الأمن والحكم وسيادة القانون.

وعادة ما تسيطر هذه الجماعات الإرهابية على جزء كبير من بلد ما لاستخدامه كنقطة انطلاق لأنشطتها في بلدان أخرى. وهي تستخدم الهجمات غير المتناظرة لترويع السكان وزعزعة استقرار الحكومات. وتقيم تلك الجماعات صلات مع بعضها بعضا، لتخلق بالتالي قوسا من عدم الاستقرار يمتد من القرن الأفريقي إلى وسط أفريقيا والمحيط الأطلسي.

وتختلف أسباب الإرهاب باختلاف مناطق أفريقيا. وتميل الجماعات الإرهابية لاستغلال المظالم المحلية. غير أن هناك بعض العوامل المشتركة التي تهيئ الظروف المواتية لانتشار الإرهاب. وتشمل هذه العوامل الفقر والنزاعات والصراعات الطويلة التي لم تُحل والحرمان والتهميش والإقصاء ونقص الخيارات الاقتصادية. ولا بد من استغلال الطفرة في أعداد الشباب في أفريقيا، حيث يشكلون نحو ٦٠ في المائة من سكان القارة البالغ تعدادهم بليون نسمة، بشكل صحيح وذلك بإتاحة الفرص الاقتصادية لهم لقطع الطريق على إغراءات الجريمة.

وقد قام مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل بعمل مثير للإعجاب بالفعلمن خلال وضع الإطار القانوني والمعياري لمكافحة الإرهاب وإنشاء آليات للتنفيذ. ونرحب بزيادة تركيز لجنة مكافحة الإرهاب على منطقة الساحل.

وأظهرت البلدان الأفريقية التزاما بمكافحة الإرهاب من خلال اعتماد الصكوك القانونية والاستثمار في البحوث وتخصيص أموال من مواردها الشحيحة.

إلا أن هذه الجهود بعيدة جدا عن أن تكون قادرة على التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب. فقدرات البلدان المتضررة من هذا الخطر لا تزال غير كافية على الإطلاق إذا ما أرادت التصدي له على الصعيدين الهيكلي والتنفيذي. ومن الواضح أن الإرهاب لن يُهزم بتدابير إنفاذ القانون أو العمليات الاستخباراتية أو الاستراتيجيات العسكرية والأمنية وحدها. ومن ثم، فإن المطلوب هو اتباع نهج شامل يعالج جميع جوانب الأزمة.

ونرى أن استراتيجية مواجهة الإرهاب في أفريقيا ينبغي أن تتضمن العناصر الستة التالية. أولا، ينبغي أن تركز على بناء القدرات اللازمة لأنظمة العدالة الجنائية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويجب منح الأولوية لتعزيز مراقبة الحدود وتبادل المعلومات. وثانيا، لا بد من تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إنشاء آلية للإنذار المبكر كإجراء وقائي لمواجهة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يمكن بناء كفاءات متميزة في البعثات الميدانية للأمم المتحدة. رابعا، بما أن الأمن والتنمية مترابطان، فإن إيجاد فرص تعليمية واقتصادية، ولا سيما للشباب، ينبغي أن يكون جزءا من خطة أوسع لانخراط المجتمع الدولي في أفريقيا. خامسا، يجب أن يظل خيار الحوار مع الذين يقبلون نبذ العنف ويبدون استعدادا لقطع الروابط مع المنظمات الإرهابية مطروحا على الطاولة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز المصالحة وتجاوز الخلافات. كما يستند النهج الشامل لباكستان حيال الإرهاب إلى ثلاث ركائز، الردع والتنمية والحوار. سادسا، لا بد من التشديد على مكافحة تمويل الإرهاب. وفي سياق أفريقيا، سيشمل ذلك عائدات الاختطاف للحصول على فدية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والقرصنة.

وبينما تحاول أفريقيا هزيمة الإرهاب، فإن ثمة حاجة إلى تكثيف الجهود لحل الصراعات والأزمات المستحكمة منذ أمد طويل والتي تفرخ الإرهاب. وينبغي عدم ربط الإرهاب والتطرف بأي دين أو عرق أو منظومة قيمية أو مجتمع. وتتطلب مكافحة الإرهاب بذل جهود حازمة من قبل المجتمع الدولي في إطار تعاوني. وستواصل باكستان المساهمة في هذا المسعى.

وأخيرا، فإننا نؤيد البيان الرئاسي للمجلس الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2013/5) بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني توغو على مبادرتها بعقد هذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن التحديات في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا. ونرحب بترؤس الرئيس فور إسوزيمنا غناسينغبي ووزير خارجيته لجلسة اليوم. كما نشكر الأمين العام بان كي – مون وممثلي الوكالات الأخرى ذات الصلة على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. وخلال السنوات الأخيرة، حقق المجتمع الدولي بعض التقدم الإيجابي، ولكنه لا يزال يواجه وضعا قاتما في مجال مكافحة الإرهاب. والأعمال الإرهابية المتكررة تسفر عن خسائر بشرية هائلة في صفوف المدنيين. وقد أصبح من الواضح بقدر أكبر أن المنظمات الإرهابية تستخدم الشباب وتستخدم وسائل متنوعة وتقيم شبكات لبث الرعب.

والتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب لا يزال أمامه شوط طويل. وتواجه البلدان الأفريقية حاليا تهديد الإرهاب الذي تتزايد خطورته، وهي تتصدر جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. والمنظمات الإرهابية تستغل الاضطرابات السياسية والأمنية في بعض أجزاء من أفريقيا وتتسلل باستمرار وتمد أنشطتها إلى أفريقيا في محاولة لإقامة ملاذات آمنة جديدة في القارة. والأنشطة الإرهابية والصراعات العرقية والدينية في أفريقيا مترابطة. وهي تؤثر على بعضها بعضا وتعزز أيضا انتشار الأسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وبالتالي فإنها تضر بالاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر سلبا على السلام والأمن الدوليين.

وينبغي ألا تتولى البلدان الأفريقية مكافحة الإرهاب بمفردها، ما دامت تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة في ذلك الصدد. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي – وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمعايير المقبولة المشتركة التي تحكم العلاقات الدولية – إجراءات منسقة فعالة وعلى وجه الاستعجال، فضلا عن اعتماد سياسات متكاملة لحل المشكلة نفسها والتصدي لأسبابها الجذرية، كي يتمكن من مساعدة البلدان الأفريقية في كفاحها ضد الإرهاب والقضاء التام على الأرض الخصبة التي تترعرع فيها هذه الآفة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبين المنظور الصيني على النحو التالي.

أولا، ينبغي إيلاء الاحترام الكامل لقيادة البلدان الأفريقية للكفاح ضد الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي – خاصة عند تقديم المساعدة – أن يحترم استقلال وسيادة البلدان المعنية، فضلا عن سلامتها الإقليمية. وعليه أن يصغي أيضا لآراء وأفكار البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية، علاوة على تنفيذ أنشطة التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب على أساس المساواة وتحقيق المنفعة المتبادلة. وينبغي بذل الجهود اللازمة لمساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز الحوار والتبادل بين الحضارات والأديان والأعراق، مع تجنب ربط الإرهاب بأي انتماء ديني أو عرقي. وينبغي تفادي الكيل بمكيالين في هذا الصدد. ولا يجوز لأي بلد أن يستخدم مصالحه الخاصة – سواء كانت عرضة للتهديد أم خلاف ذلك – بوصفها معيارا يحدد ما يكون عليه النشاط الإرهابي، أو المنظمة الإرهابية.

ثانيا، ينبغي بذل الجهود لمساعدة أفريقيا على تحقيق السلام والأمن الإقليميين. ويوفر اضطراب الأمن في بعض أجزاء القارة مرتعا خصبا للإرهاب. ونحث المجتمع الدولي على التحلي بالموضوعية والإنصاف، وأن يقدم الدعم إلى البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية بصورة شاملة واستباقية في جهودها الرامية إلى صون السلم والأمن الإقليميين. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي على تصدي الأفارقة لحل مسائلهم الأفريقية بنهج أفريقي، فضلا عن مساعدة البلدان الأفريقية على السير في الطريق الإنمائي الملائم لظروفها الخاصة. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، علاوة على الوفاء بالتزاماته بصورة فعالة، وأن يعمل بنشاط على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية دون فرض أي شروط سياسية عليها.

ثالثا، ينبغي بذل الجهود من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب.إن محدودية الموارد والقدرات تشكل أكبر عائق للبلدان الأفريقية في كفاحها ضد

الإرهاب. ونحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، على مضاعفة الجهود في مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز بناء القدرات في قطاعي العدالة والأمن، وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات، علاوة على دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن تعطي الأمم المتحدة تقديم المساعدة في مجال تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على مكافحة الإرهاب أولوية قصوى في إطار تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تعزز الأمم المتحدة التنسيق والتعاون مع الأطراف ذات الصلة، فضلا عن تقديم المساعدة إلى أفريقيا بطريقة أكثر فعالية عبر فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

والصين أيضا ضحية للإرهاب. ونشعر بالتعاطف مع أفريقيا على أساس التهديد الإرهابي الذي تواجهه. وتؤيد الصين بحزم البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في جهودها المتواصلة في مجال مكافحة الإرهاب. وسنواصل بذل ما بوسعنا من أجل تقديم الدعم والمساعدة إلى البلدان الأفريقية في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب لأفريقيا وللعالم أجمع.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس جمهورية توغو، ووزير خارجية توغو، والأمين العام، وجميع الوزراء على مشاركتهم في هذه المناقشة الرفيعة المستوى.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

يشكّل الإرهاب تهديدا كبيرا للقارة الأفريقية، ولمنطقة الساحل ونيجيريا والصومال. وعلاوة على أنه تهديد خطير للاستقرار الإقليمي، فهو يتجاوز ذلك إلى تهديد السلام والأمن الدوليين. وعليه، فهو من صميم عمل مجلس الأمن.

وفي منطقة الساحل، نشأت هذه الآفة من مشاكل الحوكمة والاتجار بالمخدرات والحالة التي تعيشها المجتمعات المحلية. وقد ساعد التدخل من جانب القوات الفرنسية والأفريقية على الحد من ذلك التهديد، غير أن آثاره لا تزال باقية. في الصومال، فإن الحالة ما تزال هشة ما دامت حركة الشباب تسيطر على جزء كبير من أراضي البلد، في حين تستهدف الهجمات الإرهابية السلطات الحكومية على نحو منتظم. ولا يزال تنظيم بوكو حرام في نيجيريا يواصل مساعيه الرامية إلى زعزعة استقرار الحكومة.

وتشهد هذه الظاهرة تناميا مطردا. وقد ساعدت الحدود التي يسهل اختراقها، في ارتباط بالتقدم التكنولوجي والتطورات في وسائل الاتصالات، علاوة على التمويل والنقل، على نشوء العلاقات بين الشبكات الإرهابية والجماعات الإجرامية التي تنفذ عملياتها على الصعيد الدولي، الأمر الذي يجعل مكافحة الإرهاب أكثر تعقيدا.

وقد جعلت فرنسا من مكافحة الإرهاب في أفريقيا إحدى أولوياتها. ويمثل التزامنا في مالي منذ ١١ كانون الثاني/يناير، بالاشتراك مع القوات المسلحة المالية والقوات الأفريقية التابعة لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، أسطع دليل على هذه الحقيقة. وأود أن أشيد في ذلك الصدد، بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي. وأرحب على وجه الخصوص بنشر الوحدات الأفريقية، وعلى وجه التحديد وحدات توغو التي نشرت في مالي على وجه الاستعجال.

وفي كانون الثاني/يناير، كان ممكنا أن تصبح مالي دولة يديرها الإرهابيون. ومن الواضح أن تلك الحالة ليست مقبولة – ليس بالنسبة للماليين أنفسهم فحسب، بل أيضا بالنسبة لجميع الدول في المنطقة وما وراءها – وهي غير مقبولة بالنسبة لجميع الذين يمكن أن يلحق بهم الإرهاب ضررا ذات يوم، سواء كانوا في أفريقيا وأوروبا أو في أي مكان آخر. وعليه

فقد تدخلت فرنسا – بناء على طلب من السلطات المالية – جنبا إلى جنب مع القوات المالية والقوات الأفريقية. وقد أسفر ذلك عن استعادة المدن الشمالية وإحباط الإرهابيين، فضلا عن استعادة السلامة الإقليمية للبلد.

وقد أكد اتخاذ القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) إجماع المجتمع الدولي على تأييد عملية تحقيق الاستقرار في مالي، علاوة على تأييد الجهود التي تبذلها فرنسا والدول الأفريقية من أجل مكافحة الجماعات الإرهابية في المنطقة. واليوم فقد أصبحت مالي قادرة على مواصلة عمليتها السياسية عبر إجراء الانتخابات. وذلك أمر بالغ الأهمية، نظرا لأن السياسة نفسها سلاح يعين على مكافحة الإرهاب. وعلينا ألا نخطئ في ذلك مطلقا.

ولا تزال مكافحة الإرهاب في أفريقيا والعالم – قبل كل شيء – مسؤولية جماعية تقتضي حشد وتنسيق جهود جميع أصحاب المصلحة المعنيين أكثر من ذي قبل. وفي هذا الصدد، فإن دول المنطقة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية – قبل غيرها – عن منع ومكافحة جميع أشكال هذه الظاهرة وتجلياتها. ونحث في ذلك الصدد، جميع الدول الأفريقية على الانضمام إلى الاتفاقات القطاعية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون المتبادل، بخاصة في منطقة الساحل.

ويساور المنظمات الإقليمية الأفريقية قلق خاص إزاء هذه الآفة التي توطنت في القارة. غير أن من واجب تلك المنظمات إيجاد الحلول. وعليه، فقد كان الاتحاد الأفريقي قادرا على اتخاذ المبادرة ضد حركة الشباب، فضلا عن تأكيد العزم على مكافحة الجماعات الإرهابية في مالي. وقد حصلت العديد من المنظمات دون الإقليمية اليوم على الأدوات اللازمة لمكافحة تمويل الإرهاب، مثل فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، الذي أرحب بوجود ممثله في هذه القاعة اليوم.

ويسهم الاتحاد الأوروبي أيضا في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وهذه الآفة لا تزعزع الاستقرار في أفريقيا فحسب، بل إن للإرهاب عواقب ملموسة في جميع أنحاء العالم. وعليه، فإن أوروبا تسهم في كفالة أمنها، عبر الجهود التي تبذلها في أفريقيا.

ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أيضا بطبيعة الحال. ذلك أن لدى المنظمة الأدوات اللازمة ذات الصلة لمكافحة الإرهاب. فهي قد اعتمدت في المقام الأول استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن إنشاء لجان للجزاءات بدعم من هيكل الأمم المتحدة. وفي كل ذلك ما يذكّر الإرهابيين على أساس يومي بأننا نقف لهم بالمرصاد.

وينبغي تنسيق جميع تلك الجهود كي يكون لها أقصى أثر ممكن. ولم نتمكن من مكافحة الإرهاب بصورة فعالة في أفريقيا إلا عبر العمل الجماعي وحده. ولا يزال ذلك يشكل تحديا رئيسيا، وليس لنا أن نعجز عن تحقيقه.

وأود، قبل أن أختتم بياني، أن أعرب عن تعازيّ لحكومة وشعب تركيا اللذين طالتهما يد الإرهاب.

السيد بريث غويتيريث (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى رئيس جمهورية توغو على حضوره في مستهل جلسة اليوم، فضلا عن حضور كبير وزرائه.

هذه علامة على الدعم السياسي الذي توليه إدارتهم لعملنا. كما نشيد بالعمل الممتاز الذي قام به السفير كودجو مينون وكل فريقه في رئاسة المجلس. إن المذكرة المفاهيمية (S/2013/264، المرفق) التي تم تعميمها لمناقشة اليوم تجسيد للجودة الفائقة لهذا العمل.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لأهمية المسألة التي اختارتها توغو لمناقشتنا: تجسيدها الجغرافي، أفريقيا، وتجسيدها

المواضيعي، الإرهاب، هما في صميم جدول أعمال مجلس الأمن. كما ننوه بحضور الأمين العام، ونشكره على البيان الذي أدلى به هذا الصباح. ونشكر أيضا السيد شيخو على بيانه.

تدعونا المذكرة المفاهيمية إلى النظر، من جهة، في ظروف خطر الإرهاب في أفريقيا والآثار المترتبة عليه، ومن جهة أخرى، في الجهود الإقليمية وضرورة زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

وفي ما يتعلق بالجانب الأول، من المؤكد تماما أن الإرهاب غالبا ما يكون نتيجة لظروف أساسية مثل القمع والظلم الاجتماعي وانعدام الفرص الاقتصادية وضعف مؤسسات الدولة. يختار آلاف الشباب هذا المسار بسبب اليأس، الذي تزيده أحيانا الجماعات التي تروج بشكل منهجي لقضايا التطرف والعنف. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا ألا نقلل من شأن الصلات المحتملة وأوجه الترابط بين الإرهاب والعوامل المزعزعة للاستقرار مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والقرصنة. وفي المناطق التي تتفشى فيها الجريمة، يمكن أن يدخل الإرهابيون ويعملون لفائدتهم الشخصية، أو قد يعتمد الإرهابيون على الأعمال الإجرامية لتمويل أنشطتهم.

وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الأنشطة العابرة للحدود الوطنية مسألة ذات أهمية بالغة، حيث يسعى مرتكبو الأنشطة الإجرامية، وأحيانا، الجماعات الإرهابية إلى إقامة وجود لها في البلدان التي لا توجد فيها سلطات الإنفاذ التابعة للشرطة أو الجيش بسبب ضعف الرقابة على الحدود والجريمة. ولذلك، فإن تحسين مراقبة الأنشطة العابرة للحدود وتنظيمها أمر أساسي لضمان السلام والاستقرار وتشجيع السياسات الملائمة والأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية الضرورية، خاصة بغية تحقيق التكامل بين الاقتصادات الأفريقية.

نعتبر أن الحاجة إلى زيادة التركيز على الظروف التي تفضي إلى وجود وانتشار الإرهاب تتسم بقدر خاص من الأهمية. ونعتقد أن فعالية جهودنا في مكافحة الإرهاب ترتبط بقدرتنا على معالجة الظروف التي تغذي هذه الظاهرة بصورة ناجحة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أننا اكتسبنا خلال العقد الماضي عددا كبيرا من الأدوات التشغيلية المتعددة الأبعاد للتصدي لهذه المسألة والتعاون بفعالية، مع مراعاة احتياجات كل منطقة وخصائصها. وفي نطاق مجلس الأمن على وجه الخصوص، نعتقد أن نظم الجزاءات أثبتت فعاليتها. أود أن أذكر أن هذا الجهاز أكد مجددا تصميمه على أن يواصل اعتماد جزاءات جديدة، وفقا لنظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ضد الجماعات والأشخاص الذين لا يقطعون جميع الروابط مع تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا.

وكما سمعنا بالفعل من المتكلمين السابقين، تعلمنا درسا بأنه من غير الممكن مكافحة الإرهاب من خلال القوة العسكرية وحدها. ورغم أنه من الواضح أن الإرهاب عمل إجرامي لا مبرر له، فلا بد من أن يتمشى أي إجراء يتخذ لمكافحته تماشيا تاما مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن شرعية الإجراءات التي تتخذها كل من الأمم المتحدة والدول الأعضاء تكتسي أهمية أساسية.

ولهذا السبب، نود أن نتطرق إلى مسألة أخرى ورد ذكرها في المذكرة المفاهيمية: عمليات حفظ السلام. ليس من قبيل المصادفة أن عددا من تلك العمليات أنشئ في حالات كانت تشكل تهديدا للسلام وحيث كان وجود الجماعات الإرهابية عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار. وتتراوح الأمثلة في هذا الصدد من الصومال إلى مالي. عندما يهدد المتطرفون السلام، تبدأ المسألة في التداخل مع حماية المدنيين، التي تكلف عادة عمليات حفظ السلام بكفالتها. ولذلك فإن مكافحة

الإرهاب يمكن، في بعض الحالات، أن تهدد المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام، من قبيل الحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس.

يقودني هذا إلى النقطة الثانية التي جرى التطرق إليها في المذكرة المفاهيمية: وهي أن التعاون الدولي والأقاليمي ركيزتان أساسيتان للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي أخذ بعدين في الاعتبار: التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن الدول كافة، في كل المناطق – كبيرها أو صغيرها، قويها أو ضعيفها – ضعيفة إزاء الإرهاب ونتائجه. لذلك لا ينبغي، عند مناقشة هذه المسألة الهامة، أن ينصب التركيز على الخطر الذي يهدد بشكل منفرد دولة أو منطقة بعينها فحسب، بل وعلى استجابة منسقة على الصعيد العالمي من جانب جميع البلدان. هذا يعني أنها مسؤولية مشتركة، لأنه ليس بوسعنا التصدي بنجاح للمشكلة ما لم تتصدى في نفس الوقت كل دولة لها في إطار ولايتها القضائية الداخلية.

أخيرا، أود أن أقول أن العديد من هذه التعليقات يرد في البيان الرئاسي (S/PRST/2013/5) الذي اعتمدناه للتو، والذي نؤيد نصه بطبيعة الحال.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر توغو على قيادتها في عقد هذه المناقشة الهامة، الرئيس غناسينغبي، وأنتم، سيدي الوزير، على حضوركم هنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسيد شيخو.

لا شك في أنه، كما قال الجميع، فإن أفريقيا هي الساحة الجديدة لمكافحة الإرهاب وأن خطر الإرهاب في أفريقيا يشكل تحديات جديدة ومعقدة بشكل خاص. تظهر الجماعات الإرهابية المزيد من المهارات في تشكيل التحالفات والتلاعب بالمظالم أو حركات التمرد واستغلال المناطق التي يغيب عنها القانون. إنها تعمل معا بشكل متزايد، عبر الحدود والمناطق والقارات. كشفت التحقيقات الإرهابية الاسترالية أن الجماعات الإرهابية الأفريقية أثرت على الشباب الشباب الأسترالي من خلال التطرف.

وكما نعلم، تستغل الجماعات الإرهابية في أجزاء من أفريقيا أوجه الضعف في الدول، بما في ذلك المؤسسات ذات القدرات المحدودة والحدود السهلة الاختراق والمظالم القائمة والفقر والبطالة. إن الأنشطة الإرهابية ذاتها تزيد بعدئذ من تفاقم هذه الظروف.

ولكسر هذه الحلقة المفرغة، نحن بحاجة إلى التصدي للتهديد على ثلاثة مستويات: من خلال القدرات والمنع والتنسيق.

أولا، في ما يتعلق بالقدرات، يريد العديد من الدول الأفريقية تحسين قدرات إنفاذ القانون والتدريب. وثمة حاجة إلى عمليات شرطية واستخباراتية أكثر قوة وإلى التعاون الوثيق مع القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل وضع نهج فعال للعدالة الجنائية. لقد تعلمنا من التجربة، في إندونيسيا على سبيل المثال، أن إحدى أقوى الوسائل في هذه الحرب، هي المحاكمات والإدانات الفعلية، التي يستند بعضها إلى التحقيقات المشتركة. يتطلب هذا قوانين فعالة ومرافق تدريب إقليمية مخصصة في أفريقيا، تعزز العلاقات وتبادل المعلومات، بما في ذلك المعلومات الاستخباراتية.

واستنادا إلى التجربة، على سبيل المثال، مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، يؤيد بلدي إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب لشرق أفريقيا، فضلا عن تنظيم المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حلقات عمل للشرطة والمدعين العامين في شرق أفريقيا ونيجيريا بشأن تقديم الإرهابيين إلى العدالة بشكل فعال. كما انتهينا للتو من وضع دليل الاتحاد

الأفريقي بشأن تجريم الإرهاب، لمساعدة واضعي السياسات الأفارقة في سن القوانين الجنائية الفعالة لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، يجب بذل جهود مماثلة لمنع الإرهاب والتطرف من الظهور والتسلح والتجنيد. والوقاية مهمة معقدة وصعبة، دون التوصل إلى نتائج قابلة للقياس في أغلب الأحيان، ولكنها عنصر حاسم في الاستراتيجية الشاملة على حد سواء. وتحتاج الحكومات إلى مواجهة قرع طبول الإرهاب بنشاط، وتبديد قصص الظلم أو الاستبعاد، والحيلولة دون أن يتردد صداها وتمعن في التطرف.

ونحن ندرك أن ٤٦ في المائة من أولئك الذين انضموا إلى الحركات الإيديولوجية المقاتلة في مالي قالوا إنهم فعلوا ذلك بدافع من الشعور بالظلم والانتقام، في حين قال ٢١ في المائة منهم إنه بدافع البطالة. وتشمل الاستراتيجيات الرئيسية للوقاية بناء القدرة على التكيف في المجتمعات المحلية، بما في ذلك كفالة تعزيز قيم التسامح والتفاهم والحوار واحترام التنوع. وسيكون للجنة المصالحة والحوار الجديدة في مالي دور حاسم في هذا الصدد. وإتاحة الفرص للنهوض الاقتصادي والاجتماعي – خاصة في ما يتعلق بإشراك الشباب، الذين يمثلون أكثر من ٦٠ في المائة من العاطلين عن العمل في أفريقيا، مع حوالى ١٠-١٢ مليون من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل سنة – أمر حاسم الأهمية. ويجب علينا أن نتذكر أنّ الإرهابيين أصبحوا أصغر سنا من حيث متوسط العمر. وتعزيز الحكم والديمقراطية وسيادة القانون ومؤسسات قطاع الأمن الموثوق بها أمور تشمل تقديم الخدمات الجيدة، وبسط سلطة الدولة على المناطق الإقليمية. ولدى بعثة الأمم المتحدة الجديدة في الصومال ولاية قوية تقضي بمساعدة الحكومة الاتحادية في هذا الصدد. وينبغي أن نشدد على أهمية الجهود الاستباقية في إصلاح قطاع الأمن، وعلى الأمن المادي لترسانات أسلحة الدولة بغية الحيلولة دون تسرب الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين، وهو واحد من الدروس الرئيسية المستخلصة من أزمة مالي.

ثالثا، هناك أهمية التنسيق بقدر أكبر على الصعيدين الوطني والإقليمي، لا سيما من خلال الاتحاد الأفريقي، وعلى الصعيد الدولي. والبيان الرئاسي لهذا اليوم (S/PRST/2013/5) يبرز ذلك بشكل مفيد جدا. وكما سبق أن قال الأمين العام وآخرون اليوم، إن الاستراتيجية المتكاملة التي طال انتظارها لمنطقة الساحل ينبغي أن توفر إطارا قويا للأنشطة المنسقة عبر منطقة الساحل، وأن تشمل الأمن، والحكم، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمساعدة الإنسانية.

وثمة مجالات أخرى يتسنى فيها للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يفعلا المزيد في مجال التنسيق. فنظام الجزاءات الذي وضعه المجلس لاستهداف تنظيم القاعدة لديه إمكانات هائلة للمساعدة في التحول ضد أتباع القاعدة في أفريقيا. ولكي يعمل المجلس والدول الأفريقية على نحو فعال، فهما بحاجة إلى العمل معا من أجل استهداف تلك الكيانات، وقادتها، والأهم من ذلك العناصر المساعدة لها التي توفر الأسلحة والأموال والمجندين.

وتحقيقا لهذه الغاية، تركز لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا وجماعة أنصار الدين، وتمضي اللجنة قدما في وضع خطة للتوعية في بلدان المنطقة، بهدف تقديم المساعدة على تنفيذ تدابير الجزاءات بفعالية، وتشجيع الشراكة مع تلك الدول بغية تحديد الأهداف الصحيحة التي يكون لها أشد التأثير.

لقد أخبرنا السيد شيهو صراحة هذا الصباح أننا بحاجة إلى تحسين الأداء في جزاءاتنا الهادفة وإلى تنفيذها. ونحن بحاجة إلى تعميم التحليل المتعلق بالإرهاب وأسبابه وتدابير التصدي

له في خطة الأمم المتحدة للسلام والأمن، بما في ذلك الولايات والبعثات الميدانية، حسبما قال ممثل باكستان هذا الصباح.

إننا نركز في كثير من الأحيان استجابتنا وجهودنا لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار على بلد بعينه، بينما نعلم أن الخطر يمكن أن يتجاوز حدوده ويتجسد في أماكن أخرى. ونحن بحاجة إلى النظر مليا في السبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تخفف من خلالها أثر هذا الخطر، وتقوم بالرد في تلك المنطقة.

ويمكن للمجلس والأمم المتحدة أن يعملا في شراكة مع البلدان المجاورة، ويعززا الحوار معها من أجل فهم التهديدات والمخاطر القائمة على نحو أفضل، وحشد الدعم اللازم من الهيئات الفرعية، وبقية منظومة الأمم المتحدة وشركائها لمواجهة انتشار الصراع، والتطرف، والأسلحة، والأموال.

وثمة حاجة في أغلب الأحيان إلى توفير الدعم لا سيما في أعمال الشرطة، وتأمين الحدود، وتأمين مخزونات الأسلحة، وتناول مسألة تمويل التصدي للإرهاب. وقيام تنسيق أقوى بين البعثات السياسية والمكاتب القطرية والإقليمية وأفرقة الخبراء سيحسن أيضا فعالية البعثات، ويساعد في التعرف على التهديدات الناشئة في وقت مبكر.

وفي الختام، من المهم جدا أن يبعث المجلس برسالة اليوم – كما نحن نفعل على ما أعتقد – مفادها أن المجتمع الدولي سيتعاون عبر الحدود لإلحاق الهزيمة بالإرهابيين ومؤيديهم المجرمين الذين يقوضون التقدم والازدهار في أفريقيا.

كما أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن التعازي لتركيا شعبا وحكومة إزاء الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أثناء عطلة نهاية الأسبوع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أرحب بحضور فخامة السيد فاوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو، بيننا صباح هذا اليوم، وأن أشكره على بيانه المنير، الذي ذكر بوضوح المسار المتعلق بجهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

ونرحب برئاسة توغو لمجلس الأمن، ونهنئها على جميع الإجراءات المتخذة بشأن المسائل التي تهم القارة الأفريقية. كما نود أن نرحب بجميع الذين جاءوا إلى هنا للمشاركة في هذه المناقشة. ونود كذلك أن نشكر السيد عبد الله شيهو على بيانه. ونرحب على نحو خاص بالبيان الذي أدلى به الأمين العام، الذي يلقي الضوء على مسألة هي موضع اهتمام القارة الأفريقية.

(تكلم بالإنكليزية)

أود بالنيابة عن سعادة السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما، رئيسة لجنة الاتحاد الأفريقي، أن أعرب عن امتنان الاتحاد الأفريقي للدعوة الموجهة إلينا بغية المشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن موضوع هام جدا يدعو إلى الاهتمام العاجل، نظرا للتهديدات الأمنية الجديدة التي تنشأ في القارة الأفريقية، والتي تتفاقم بفعل آفة الإرهاب، لا سيما في منطقة الساحل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء أيضا على الإجراءات الهامة التي يتخذها الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا ضمن سياق صون السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من إحراز تقدم جدير بالثناء تجاه التهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيدين الدولي والقاري، فإننا نشهد، للأسف، زيادة في خطر الإرهاب المعقد الذي يواجه القارة حاليا. وهذا الأمر واضح بشكل خاص في منطقة الساحل، حيث أصبح الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والخطف من أجل الحصول على فدية، والقرصنة، والانتشار غير المشروع للأسلحة، وغسل الأموال أمورا متشابكة على نحو وثيق وبشكل متزايد مع الإرهاب. وقد أدرك الاتحاد الأفريقي

دائما هذا الترابط، مع ما يصاحبه من عواقب على السلام، والأمن، والاستقرار، والتنمية في القارة. وينعكس ذلك في مختلف الصكوك المتعلقة بالاتحاد الأفريقي.

ونتيجة لهذا الترابط، نشهد تحولا هاما في خطر الإرهاب القائم على الإيديولوجيات إلى شكل جديد من الإرهاب، يشير إليه الخبراء بالإرهاب القائم على المخدرات. إنه تهديد أمني يؤدي إلى أشكال جديدة من الإرتزاق في أفريقيا – السلاح مقابل العمل – حيث ينضم المقاتلون ليس بالضرورة لأسباب إيديولوجية، وإنما لتحقيق مكاسب مالية. والحالة الأمنية السائدة في مالي، فضلا عن الحالة في الصومال، تظهران بوضوح الآثار المدمرة لهذه التهديدات على السلام والأمن والتنمية.

إن نجاح الحرب على الإرهاب والإتجار بالمخدرات وأشكال أخرى من الجريمة المنظمة الدولية يتطلب جهدا راسخا، ومركّزا، ومنسقا، وجماعيا من جانب جميع الدول الأعضاء وبقية المجتمع الدولي، والعمل بطريقة متكاملة. ويجب أن تهدف الإجراءات الفعالة لمكافحة الإرهاب إلى مواجهة الأسباب الجذرية للإرهاب، ومنع الإرهابيين من نجاحهم في التجنيد والقيام بأنشطتهم، فضلا عن القدرة على الحد من الأضرار الناجمة عن الهجمات الإرهابية. وهذا يتطلب قدرا كبيرا من الموارد، والتقارب بين المؤسسات التي تتشاطر الآراء نفسها والتي تكون متخصصة في الجوانب المختلفة لجهود مكافحة الإرهاب.

وفي مثل هذه الحالة، يصبح التماسك، والمواءمة والتنسيق والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة والشبكات القاعدة وليس الاختيار.

وقد كشفت بعثات تقييم مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب لعدد من بلدان الساحل المتضررة من الإرهاب النشط الضعف الحاد في مجالات التنسيق، والوقاية، وإنفاذ القانون، والحد من الأضرار والوقاية منها. وحددت معظم المشاكل على أنها مشاكل هيكلية ومترابطة بشكل عميق، وتحتاج إلى أن تعالج بطريقة شمولية تحقق التوازن الاستراتيجي بين الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمن وتلك التي تستهدف التنمية.

وفي هذا السياق، في محاولة لتنظيم الجهود التي تبذلها القارة لمكافحة الإرهاب على نحو أفضل وكفالة أن تؤخذ بعين الاعتبار حقائق الإرهاب ونهجه على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتصوراته، وأسبابه، وميزاته ومظاهره، حثت لجنة الاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على التعجيل بوضع واعتماد استراتيجيات إقليمية شاملة لمكافحة الإرهاب، فضلا عن آليات التنسيق والتنفيذ، من خلال مراعاة الظروف المحلية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، واتفاقية منع ومكافحة الإرهاب التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٩، وغيرها من صكوك الاتحاد الافريقي وصكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ذات الصلة. وفي اعتقادنا أنه في مثل هذه الحالات، أفضل ضمان للتنسيق يكون من خلال كيان مركزي على المستويين الوطني والإقليمي في شكل مركز دمج يكفل تبادل المعلومات الاستخبارية ومعلومات عن حالة التنفيذ في حينها، وأن يظل نشاط كل لاعب في الإطار والرؤية الاستراتيجية اللذين اعتمدا في البداية، ويكفل التماسك بين الاستخبارات والسياسة والعمليات، وأن يوفر التوجيه الاستراتيجي لجميع الأطراف المعنية.

ونواصل على مستوى لجنة الاتحاد الأفريقي العمل على هذا المنوال، وإعطاء الأولوية لبناء القدرات، وتحسين الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التفاعل المؤسسي والتنسيق على نحو أفضل على المستويين الوطني والإقليمي، فضلا عن تطوير القدرة على الإنذار المبكر التي تتيح التدخل في الوقت المناسب والملائم.

وسيتواصل تحسين الإطار القانوني لتعبئة المساعدة الفنية، لا سيما بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب قطاع العدالة الجنائية لمساعدة الدول الأعضاء على مواءمة التشريعات الجنائية الوطنية مع قانون الاتحاد الأفريقي النموذجي لمكافحة الإرهاب من خلال اتخاذ تشريعات تستأصل على نحو فعال الإرهاب ومصادر تمويله، بما في ذلك دفع الفدية وأنواع أخرى من الجريمة المنظمة، لا سيما الاتجار بالمخدرات. ونواصل العمل على إنشاء أمر بإلقاء القبض في أفريقيا، وقائمة مراقبة حاملي جوازات السفر الأفريقية، والانتهاء من مشروعي الاتفاقيتين بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، يدعو واقع الدول الأعضاء إلى تطوير حزم تدريبية إقليمية وشاملة وكاملة وكتيبات عن وكالات إنفاذ القانون، وخدمات الأمن، والخدمات القضائية، والمترجمين الخبراء، وخبراء تحقيق علميين وفنيين لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في الإطار الإقليمي. ومن شأن ذلك أن يسهم كذلك نحو تعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون، والبروتوكولات الإقليمية لتيسير توجيه الاتهام إلى الإرهابيين والشبكات الإجرامية عبر الوطنية الأخرى، وبروتوكولات تسليم المجرمين وتبادل المساعدة، والدعم الدولي الحقيقي لتعقب تلك الشبكات. ويعد وجود آلية مناسبة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أمرا ضروريا لكفالة الاستدامة، وتوفير الدعم المالي واللوجستي والفني للحفاظ على كفاءة أداء إنفاذ القانون، والتعاون القضائي.

ويجري عرقلة مكافحة الإرهاب، والاتجار بالمخدرات وغيرها من أنواع الجريمة المنظمة عن طريق التداخل بين التحديات التي تتميز بالطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني والقدرات البشرية، والطابع التنظيمي وطابع البنية التحتية. وتقوم حاجة ملحة إلى دعم يتسم بالالتزام والاستدامة والثقة من جانب شركائنا المتعاونين، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، على النحو الذي يمكن أن يسهم أيضا في التنمية المحلية إذا كان للمنطقة التغلب بنجاح على تلك الصعوبات والإسهام في الكفاح العالمي ضد الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل عام.

ولا يمكن المبالغة في الحاجة إلى الدعم المستمر للإنشاء المتواصل لكيانات تنسيق وطنية للإرهاب والجريمة المنظمة في شكل مراكز دمج على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي أن يهدف ذلك إلى التمكين من تبادل المعلومات في الوقت المناسب، وتوفير التآزر، وتقاسم الموارد فيما بين المؤسسات المختلفة المشاركة في إدارة العمليات المشتركة. وكذلك يسهم في تعزيز التعاون الوطني والإقليمي.

وختاما، أود التأكيد على أن كفالة قارة تنعم بالأمن والسلام والاستقرار وخالية من ويلات الإرهاب، والنزاعات التي تتسم بالعنف وغيرها من الأمور التي تشكل تهديدات للسلام والأمن والتنمية في صميم الهدف الرئيسي للاتحاد الأفريقي. ووجودنا هنا اليوم دليل واضح على التزامنا بتحقيق تنسيق أفضل مع بقية المجتمع الدولي وعزمنا على ذلك حتى نتمكن معا من مكافحة الإرهاب بشكل فعال ودائم وجميع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

(تكلم بالفرنسية)

وأود، مثل المتكلمين الذين سبقوني، أن أتقدم بالتعازي لحكومة وشعب تركيا في أعقاب الأعمال الإرهابية التي كان ضحيتها هذا البلد، وهو صديق لأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. تؤيد الجماعة تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

ومن دواعي سروري أن أنقل لفخامة السيد فور غناسينغبي اسوزيمنا، رئيس جمهورية توغو، احترامنا وتقديرنا لتولي توغو رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نشعر بالامتنان لأنه قد اختار لهذه الجلسة موضوعا يكتسي أهمية بالغة لاستقرار دولنا، بشأن التحديات المرتبطة بمكافحة الإرهاب في إفريقيا في سياق حفظ السلام والأمن الدوليين. وأخيرا، نود أن نشكر رئيس جمهورية توغو لا لموافقته على السفر إلى نيويورك لرئاسة هذه الجلسة الهامة شخصيا فحسب، ولكن أيضا لإلقائه خطابا ممتازا وشاملا سيكون نقطة مرجعية بينما ننظر في هذه المسألة.

ولم تنج أفريقيا، مثلها مثل أجزاء أخرى من العالم، من الإرهاب الدولي، أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وعولمة ذلك التهديد وتداعياته في أفريقيا جعلت قارتنا قاعدة وهدفا رئيسيا لشبكات إرهابية دولية، ومعظمها من تنظيم القاعدة، الذي يتمتع بصلات في أفريقيا بالشبكات الإرهابية لحركة الشباب في شرق أفريقيا، وبوكو حرام في نيجيريا وعدد لا يحصى من الجماعات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تنشط للغاية في غرب أفريقيا، ومنطقة الساحل وما وراءها.

ما انفكّت أفريقيا ضحية هجمات تنظيم القاعدة منذ عام ١٩٩٨، بما فيها تلك التي وقعت في تنزانيا وكينيا. ومن حسن الطالع أن عدة محاولات قد فشلت. وقد استخدمت الهجمات في مومباسا، كينيا، قذيفة أرض – جو للمرة الأولى ضدّ طائرة تابعة لأحد الخطوط الجوية، ممّا يذكّرنا بأنّ شبح الإرهاب ما فتئ يخيّم على القارة. ومن المؤكد أنّ الهجمات الأخيرة في الدار البيضاء والجزائر قد أثبتت وجود الخطر. وتنامى هذا الخطر الإرهابي انطلاقا من ارتباط الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر بتنظيم القاعدة في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٦، واتخذت اسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وهذه الجماعة ناشطة في منطقة الساحل؛ وهي تخترق الحدود التي يسهل النفاذ منها ويصعب رصدها، لتجنيد المتطرفين للتدريب وشنّ العمليات الرامية إلى زعزعة استقرار المنطقة.

في هذا الصدد، ظلت منطقتا الساحل والصحراء الكبرى، شأن شرق أفريقيا تماما، محور الاهتمام في السنوات الأخيرة، نظرا لتعرّضهما لخطر الإرهاب. والاعتداءات التي ارتُكِبت في بعض البلدان، وحوادث الحدود والتهديدات الهادفة إلى زعزعة استقرار المناطق، هي من بين العوامل التي أقنعت البلدان المجاورة بتشكيل شبكات تعاون استراتيجي بشأن هذا الموضوع. والأزمة في مالي ليست سوى واحدة من تداعيات تزايد الإرهاب في أفريقيا. حقا، لقد أصبح شمال مالي بالتدريج ملاذا للجماعات الإرهابية التي انتشرت مع إفلات من العقاب، مرتكبة أبشع الانتهكات لحقوق الإنسان. وهذا الوجود الإرهابي لا يقتصر على تهديد دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بل يهدد أيضا دول المغرب وخارجها. وهذا تهديد حقيقي للسلام والأمن الدوليين، يستدعي مجابهة شاملة وصارمة من المجتمع الدولي.

لذا، فقد رحبت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتدخل القوات الفرنسية بناء لطلب السلطات القانونية في مالي، ممّا ساعد الجيش المالي في صدّ هجوم الجماعات الإرهابية، وأظهر فعالية التضامن الدولي في معالجةالمحنة. والتزمت البلدان الأفريقية من جهتها بمكافحة الإرهاب في تجمّع الساحل والصحراء، وبذل الجهود الضرورية لإيجاد آليات وتدابير قادرة على توطيد السلام والأمن في الحيِّز المشترك من خلال التعاون على مكافحة الإرهاب، والجريمة

المنظمة العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع، وغسل الأموال وجرائم الفضاء الإلكتروني.

إنّ الدورة العادية الثانية والأربعين لمؤتمر قمة هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عُقِدت في ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير، ٢٠١٣، بياموسوكرو في كوت ديفوار، اعتمدت استراتيجية الجماعة لمكافحة الإرهاب وخطة تنفيذها، فضلا عن إعلان سياسي بشأن موقف مشترك في مكافحة الإرهاب في المنطقة. وفي تلك المناسبة، أدانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا رسميا وبوضوح الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما يشمل الاختطاف، والاحتجاز، وأخذ الرهائن، وطلبات الفدية، ومخاطر التفجيرات في الأماكن العامة والخاصة وعلى الهياكل الأساسية الهامة، وتخريب وتدنيس أماكن العبادة والأماكن الثقافية أوالمقدسة الأخرى. واستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب تستند إلى نهج شامل. وهي تشمل مجموعة كاملة من التدابير المقرر اتخاذها من جانب المنظمات المختلفة في الدول الأعضاء. كما أنها تقدّم توجيها استراتيجيا لكبح الخطر الذي يشكله الإرهاب على مجتمعنا والتخلص منه. ولهذه الغاية، سننشئ وحدة تنسيق لمكافحة الإرهاب، ونُصدِر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مذكّرات توقيف وقائمة سوداء للشبكات الإرهابية والإجرامية، بغية تيسير التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء.

ختاما، أودّ أن أقول إنّ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عازمة على المشاركة الكاملة في مكافحة بلاء الإرهاب. لذلك، نطالب المجتمع الدولي، ومؤسسات المساعدة التقنية، والشركاء في التنمية، والمنظمات الدولية المعنية ومجموعات المجتمع المدني بتنسيق أنشطتهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتعزيز جوانب عديدة من التعاون، بغية دحر الخطر الجاثم على السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتينغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وسأوجز ملاحظاتي المقروءة مراعاة للوقت. والبيان الكامل للاتحاد الأوروبي سيكون متاحا في القاعة. ويؤيد هذا البيان البلد المنضمّ كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا وصربيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبَلدان المرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا وجورجيا.

وأودّ في البداية أن أشكر الرئاسة التوغولية على تنظيم مناقشة اليوم، وبخاصة رئيس جمهورية توغو، على حضوره ليترأس شخصيا هذه المناقشة بشأن التحديات التي يفرضها الإرهاب على السلام والأمن في أفريقيا. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

حقا، إنّ الإرهاب الدولي يشكل تهديدا بارزا للسلام والأمن في أرجاء عديدة من العالم، ومن المؤسف أنّ هذا ينطبق على أفريقيا أيضا.

والطابع الدولي وحتى العالمي المتزايد للخطر الإرهابي يعني أنه ما من قارة في مأمن منه. والتأثيرات الممتدة بين البلدان والقارات حقيقية الآن. ويصدق هذا أيضا على أفريقيا وأوروبا.

فيما الجهد لمنع الإرهاب ومكافحته يبدأ بالمستوى الوطني، فليست هناك أية فرصة للنجاح المستدام إلاّ بالتعاون الإقليمي، وبخاصة التعاون بين المناطق في سياق عالمي.

على الصعيد العالمي، يدعم الاتحاد الأوروبي دعما كاملا الأولوية العليا التي توليها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي. فللأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في تكريس الجهود الإقليمية ضمن إطار عالمي منسّق. كما أودّ أن أذكر في هذا الصدد الدور الهام للمكافحة العالمية للإرهاب. وقبل الانتقال إلى الحالة المحددة في أفريقيا، أودّ أن أغتنم الفرصة لكي أُعدّد الشروط الخمسة اللازمة للجهود الناجحة لمكافحة الإرهاب، في ضوء التجربة الأوروبية.

اولا، يجب دعم الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بجهود صلبة على المستوى الإقليمي، بما يشمل العمل على وقف استدراج الأفراد الضعفاء إلى الإرهاب والتزاع. ومن الضروري لكل منطقة أن تلتزم التزاما كاملا بمعالجة المشكلة، وأن تقوم بدور ما في مجابهتها قدر المستطاع. وعلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليميةأن تشارك بفعالية.

إننا في هذا الصدد نرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي، ولا سيما خطة عمله المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، وتعيين فرانسيسكو ماديرا في عام ٢٠١٠ ممثلا خاصا للاتحاد الأفريقي مسؤولا عن التعاون في مكافحة الإرهاب.

كما نرحب باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا استراتيجية واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب، تكلم عنها للتوّ ممثل كوت ديفوار.

ثانيا، لكي تكون جهود مكافحة الإرهاب ناجحة، عليها ألاّ تكتفي بمعالجة العوارض فحسب، بل الأسباب الجذرية المكوِّنة للأجواء التي تمكِّن المنظمات الإرهابية من التطور أيضا.

ثالثا، علينا أن نولي الاهتمام المستحَق للمخاطر المتعلقة بالراديكالية. ومع أنّه يمكن أن يكون للإجراءات المحددة لمكافحتها أثر إيجابي، ولا سيما عبْر التعليم، فإنّ تلك الإجراءات يجب أن تقترن بدعم إنمائي يعالج الأسباب الجذرية للراديكالية.

رابعا، ينبغي ألاّ نفصل جهود مكافحة الإرهاب عن الدعم للحكم الرشيد في المناطق المتضررة بالإرهاب. والخطوات لإنهاء استخدام التعذيب، والإخفاءات القسرية وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، ستضيّق الخناق على تجنيد الإرهابيين. ويوازي ذلك أنّه سيكون لخطوات تعزيز الإدارة المحلية والمشاركة الديمقراطية للمجتمعات تأثيرات مفيدة، فضلا عن الجهود الدؤوبة لمكافحة الفساد وتعزيز سلطة قضائية مستقلة وإصلاحها.

وتظهر تجربة أوروبا في مجال مكافحة الإرهاب الأهمية القصوى لإبقاء مكافحة الإرهاب بقوة ضمن حدود سيادة القانون، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني. وانتهاكات هذا القانون ستكون في صالح المنظمات الإرهابية.

والاتحاد الأوروبي يكثف دعمه لجهود مكافحة الإرهاب والجهود الإنمائية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك في القرن الأفريقي. ونلتزم التزاما ثابتا بتعزيز تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة الساحل، والتي تمثل مكافحة الإرهاب أحد مواضيعها الرئيسية. وأود أن أشيد بالجهود المبذولة في المنطقة لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار. وفي عام ٢٠١٢ أيضا، أنشأ الاتحاد الأوروبي بعثة أسماها (EUCAP SAHEL)، وهي بعثة للتدريب وبناء القدرات تتخذ من النيجر مقرا لها.

وقد أدت الأزمة في مالي إلى زيادة تسريع مشاركة الاتحاد الاوروبي في تلك المنطقة. ففي ٢ نيسان/أبريل، أنشأ الاتحاد الأوروبي بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، وهي بعثة جديدة لتدريب الجيش المالي. وستعمل هذه البعثة جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى المؤتمر الدولي للمانحين بشأن مالي الذي يستضيفه رؤساء مالي وفرنسا والمفوضية الأوروبية في بروكسل يوم الأربعاء. ونحن ممتنون للمشاركة الهامة الرفيعة المستوى للمنطقة في هذا المؤتمر.

يتمثل مركز التنسيق الآخر لدعم الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب في أفريقيا في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي بوجه عام. ومنذ اعتماد الإطار الاستراتيجي للقرن الأفريقي في عام ٢٠١١، زاد الاتحاد الأوروبي مشاركته بالربط بين الدعم السياسي والإنمائي وذلك المتعلق بالأمن. وفي هذا السياق، أود أن أشير، في جملة أمور، إلى بعثاتنا لإدارة الأزمات، وهي، بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب قوات الأمن الصومالية وعملية أطلنطا للقوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي والتي تسهم في ردع ومنع وقمع أعمال القرصنة وبعثة التدريب الإقليمية التي أنشأها الاتحاد لتعزيز القدرات البحرية في منطقة القرن الأفريقي وغرب المحيط الهندي والتي تُعرف باسم (EUCAP NESTOR).

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا تقديم دعم مالي كبير، من خلال مرفق السلام الأفريقي، لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تبذل جهودا حاسمة وتقدم تضحيات أساسية في العملية المستمرة لبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الصومال.

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي في ٣١ كانون الثاني/يناير خطة عمل الاتحاد لمكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي يواصل أيضا مبادرة زيادة وحشد وتنسيق الدعم الدولي للصومال، وسيستضيف مؤتمرا دوليا كبيرا في بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر.

وبينما يثلج التقدم الذي أُحرز مؤخرا في الصومال صدورنا، فإن آفة الإرهاب في أفريقيا أبعد ما تكون عن الهزيمة، وهو ما أظهرته الأزمة الأخيرة في مالي على وجه الخصوص وبشكل كبير. ووضع استراتيجيات وقائية شاملة هو مفتاح مواجهة عملية تطوير الجماعات الإرهابية لقدرتها على التخطيط لشن هجمات، وبالتالي تقليل احتمالاتها. وينبغي تكريس مزيد من الاهتمام والموارد لكي ندرس ونعالج بفعالية الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وعلينا أن نتوخى اليقظة لئلا تستغل المنظمات الإرهابية التغييرات السياسية الإيجابية في شمال أفريقيا.

ومسؤولية قيادة هذه الجهود تقع بوضوح على عاتق الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، سيواصل تطوير دعمه لجهودها الرامية إلى بناء استراتيجيات وقدرات وطنية وإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك العمل في مواجهة عملية التطرف، وذلك تمشيا مع النهج الشامل الذي يعالج قضايا الفقر والتنمية والحكم وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أرحب بالرئيس في نيويورك وأن أشكره على مبادرة توغو لعقد هذه المناقشة بشأن ”السلام والأمن في أفريقيا: تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين“. وحضوره لهذه الجلسة شهادة على التزام توغو بالقيام بكل ما هو ضروري لضمان التصدي لتحديات الإرهاب بشكل فعال من خلال التعاون الدولي الذي يمثل السبيل الوحيد لهزيمة هذه الآفة.

وأعرب عن تعازينا لشعب تركيا.

وأنا ممتن لإتاحة الفرصة لي للتكلم باسم بلدي بوصفه رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي منظمة دون

إقليمية تفعل الكثير، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، لمعالجة تحديات الإرهاب في القرن الأفريقي.

وفي هذا الصدد، فإن الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي يتصدران مكافحة الإرهاب الدولي. والمنظمتان حريصتان للغاية أيضا على تعزيز التعاون الدولي في جهود مكافحة الإرهاب، بما في ذلك بغية ضمان التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. والمنظمتان على استعداد للعمل بشكل وثيق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التي تتبع الأمانة العامة. كما تسعى الهيئة والاتحاد الأفريقي إلى ضمان تعزيز التعاون بشكل كبير مع اللجان الثلاث لمكافحة الإرهاب في المجلس، وهي، لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

والاتحاد الأفريقي، ومن قبله منظمة الوحدة الأفريقية، يشارك بنشاط في مكافحة الإرهاب منذ التسعينيات من القرن الماضي. وبدأ ذلك باعتماد القرار المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية في عام ١٩٩٢. واتخذت منظمة الوحدة الأفريقية بعد ذلك خطوة كبيرة عندما اعتمدت في عام ١٩٩٩ اتفاقية المنظمة لمنع الإرهاب ومكافحته. ولتجسيد مبادئ الاتفاقية، أصدرت المنظمة خطة عمل في عام ٢٠٠٢، نصت على إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي خرج إلى حيز الوجود في عام ٢٠٠٤ ومقره الجزائر العاصمة. ويندرج ضمن مهام المركز هدف تعزيز قدرات الدول الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب. ولم يظهر أي حدث مدى احتياج أفريقيا إلى بناء قدراتها في هذا المجال بقدر ما أوضحته الحالة التي واجهناها في مالي. وتجربتنا في مالي تبرهن أيضا على أن بناء مؤسسات دولة قوية أمر لا غنى عنه البتة لمحاربة الإرهاب بفعالية.

وقد أظهرت أفريقيا أكبر قدر من التصميم في الجانب العملي لمكافحة الإرهاب والتطرف. وما من شك في أن أفريقيا بوجه عام، ومنطقة القرن الأفريقي بوجه خاص، تمثلان كلتاهما أهدافا للإرهاب الدولي. ومن الواضح أن النصر النهائي على التطرف والإرهاب لا يمكن أن يتحقق إلا عند التصدي بفعالية للأسباب الجذرية للآفة. فمن المستحيل ضمان مستويات مقبولة من السلام والأمن في مواجهة الفقر المدقع والحرمان وما يولدانه من شعور باليأس. ولكن الإرهاب لا مبرر له. وثمة توافق دولي في الآراء حاليا على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتُكب وأيا كانت أغراضه.

وتجربتنا في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تدلنا على أن فرص النجاح في مكافحة الإرهاب ضئيلة إلا إذا كان هناك تعاون دولي فعال حقيقي، لا يفرق بين جرائم الإرهاب بصرف النظر عن مكان ارتكابها.وذلك المفهوم، الذي غالبا ما يُثار للتمييز فيما بين الجماعات التي تلجأ إلى العنف استنادا إلى الموقع الذي يقترف فيه العمل الإرهابي، وصفة لتثبيط ما أُظهر من روح وعزم حقيقيين للتعاون الدولي الرامي إلى التغلب على هذه الآفة. وبعبارة أخرى، مادامت هناك معايير مزدوجة في مجال مكافحة الإرهاب، فلن يكون هناك أي أمل يذكر في هزم الإرهاب الدولي. لقد اتفقنا، على المستوى الدولي، على عدم أهمية الموقع والأهداف وهوية الفاعل فيما يتعلق بالإرهاب. والوسيلة المستخدمة لتحقيق هدف ما، أيا كان هذا الهدف، هي أساس التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، لا يزال أمامنا شوط طويل للوصول إلى المرحلة التي يمكننا أن نقول فيها إننا الآن،

على الأقل، نحن المجتمع الدولي، قد وضعنا الأساس للتعاون والتنسيق الفعالين في مكافحة الإرهاب.

وذلك لا يعني أن منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مثلا، لا تحظى بتعاون مجلس الأمن والشركاء الآخرين والمجتمع الدولي قاطبة لكفالة إحراز التقدم صوب إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية. والتقدم الذي نشهده اليوم في الصومال ما كان ليتحقق بدون هذا التعاون. ومن جهة أخرى، من الواضح، بالنظر إلى جسامة المشكلة في المنطقة دون الإقليمية وضعفها، أنه لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله لكفالة إحراز التقدم الحقيقي وعدم عكس مسار ما تحقق من مكتسبات. وبكل المقاييس، يبدو أن التعاون والتنسيق حاليا فيما بين من يشجعون الإرهاب ويقترفونه أكبر بكثير مما هو قائم فيما الذين يلتزمون نظريا باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لهزم هذه الآفة. والملتزمون بالإرهاب أصبحوا بارعين للغاية في استخدام تكنولوجيا الاتصال، بما فيها الإنترنت، ربما أفضل من معظم من يعربون عن إصرارهم على محاربتهم.

ذلك هو ما عشناه في منطقة القرن الأفريقي، ولذلك السبب أصبح من الأهمية بمكان أن نقيم تعاونا عمليا حقيقيا على مكافحة الإرهاب. والجرائم العابرة للحدود الوطنية، بمختلف أنواعها، التي تسهم في انتشار الإرهاب، لا يمكن احتواؤها إلا إذا أُقيم هذا التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي. وللنظم القانونية لمكافحة الإرهاب أهمية بالغة لتحقيق النجاح في هذا المجال، غير أن فعاليتها ترتهن بوجود تعاون حقيقي لا يقوم بأي تمييز استنادا إلى مكان اقتراف جريمة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، لا شك أن المجتمع الدولي أمامه عمل جبار ينبغي القيام به بغية إحراز التقدم في معالجة شواغل العديد من الأطراف، بما في ذلك في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): إسمحوا لي في البدء، سيدي الرئيس، أن أهنئ فخامتكم على رئاسة بلدكم الشقيق، توغو، لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما نشيد بمبادرتكم لعقد هذ الجلسة الهامة حول تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق حفظ السلام والأمن الدوليين، وهو موضوع هام واختيار موفق. كما نرحب بمشاركة عدد من السادة الوزراء من أعضاء المجلس في هذه الجلسة. وفي هذا السياق يتقدم وفد السودان بالتعازي لجميع ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

ويشيد وفد بلدي بالإجماع الدولي على ضرورة تنفيذ الاستراتيجية العالمة لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. كما نرحب بجهود الفريق الخاص بتيسير وضمان الاتساق في الاجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب والمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية. كما يجدد وفد بلدي ترحيبه بانطلاق جهود مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويشيد بالمبادرة المباركة لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، التي أفضت إلى ميلاد هذا المركز.

يوما بعد يوم، تزداد قناعة الجميع، مثلما استمعنا اليوم، بأن الإرهاب لا دين له ولا لون له ولا جنس له. إن ما شهدته بعض دول العالم، وخاصة بعض بلدان القارة الأفريقية خلال الشهور المنصرمة من أحداث تؤكد أن ظاهرة الإرهاب في تنام مع تزايد العديد من الأسباب الجذرية التي يبني عليها الإرهابيون نظرياتهم الفكرية الضالة. وعليه، فإن معالجة الأسباب الجذرية هو الدواء الناجع للقضاء على هذه الظاهرة الإجرامية.

إن محاربة الفقر ودعم النهضة الأفريقية، وإزالة الغبن وعدم التوازن في التنمية، وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب، ودعم التعليم والصحة، بالإضافة إلى تعزيز الحوار على الصعيد

الدولي، هي من القضايا التي تسهم إسهاما إيجابيا في معالجة ظاهرة الإرهاب، وهي قضايا تحظى بالإجماع.

على المستوى الوطني، وقع السودان على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وصادق عليها. كما أن السودان طرف في الاتفاقيات الإقليمية الأفريقية والعربية، وينشط في إطار جهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويعتبر السودان الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من أهم الأطر القانونية الهادية والموجهة للقوانين والمؤسسات الوطنية ذات الصلة. هذا، وتتطابق مواد قانون مكافحة الإرهاب الذي اعتمده السودان في عام ٢٠٠١، مع مبادىء الاستراتيجية العالمية، وكذلك الجهود الخاصة بقانون غسل الأموال لعام ٢٠١٠، التي كانت أيضا متسقة مع الاستراتيجية الدولية.

ويتواصل الجهد الآن في بلدي لاعتماد قوانين ذات صلة بالطاقة الذرية، والجرائم المعلوماتية، والمواد الكيميائية، اتساقا مع مبادىء الاستراتيجية الدولية. ونود في هذا السياق أن نؤكد على تعاون السودان مع آليات الأمم المتحدة في هذا المجال والتزام السودان بالتقارير الدورية بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، في إطار جهود المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. كما يقوم السودان بدور قيادي في إطار جماعة شرق أفريقيا من خلال استضافته للعديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية بغرض تنسيق جهود دول الإقليم في مكافحة ظاهرة الإرهاب.

وكان آخر اجتماع استضافه السودان، مؤتمر مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعنية بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال في المنطقة، الذي عقد في الشهر الماضي.

إن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي تظل محل إشادة وترحيب، ولا سيما جهود المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي تستضيفه الشقيقة جمهورية الجزائر. كما نرحب بالجهود التي انطلقت نحو القانون النموذجي لأفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، وإن تركزت هذه الجهود على الإطار النظري. فإن وفد بلدي يطالب من هذا المنبر بأهمية دعم جهود الاتحاد الأفريقي ودول القارة في مجال مكافحة الإرهاب على صعيد بناء القدرات، وكذلك على الصعد العملية واللوجستية.

إن جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية لعبت دورا هاما في احتواء ظاهرة الإرهاب، ذلك بالتعاون مع مجلس الأمن ودول أخرى. وما حدث مؤخرا في جمهورية مالي الشقيقة، ما هو إلا نموذجا واضحا لهذه الجهود. نأمل أن تخرج مالي أكثر قوة ومنعة من هذه التجربة.

وإن عانت أفريقيا، في مرحلة ما بعد الاستعمار، من حروب أضعفتها وأثقلت خطاها نحو التقدم رغم ما تملكه من موارد طبيعية وثروات. فإن الإرهاب وقادته يمثلون اليوم مهددا جديدا لأمن القارة ونهضتها. إن ما تذخر به أفريقيا من ثروات طبيعية يجعلها أرضا جاذبة لعصابات الإرهاب من خارج القارة وإن تدثرت بالدين أو العرق. وهذا أدى إلى ارتباط هذه العصابات بحركات التمرد وتزويدها بالسلاح. مما جعل مناطق عديدة من أفريقيا مسرحا للنشاطات الإرهابية من قبل تلك العصابات وحركات التمرد.

هناك سلسلة من الأحداث الإرهابية الإجرامية وقعت مؤخرا في بلدي وفي محيط الدول المجاورة للسودان. أود أن أشير إلى حوادث القتل والترويع والنهب التي قامت بها حركة التمرد المعروفة بالجبهة الثورية السودانية في عدد من قرى ومدن شمال وجنوب ولاية كردفان في بلدي – في أسلوب يماثل الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة. كما يحزنني أن أنقل إلى مجلسكم الموقر حادثة الإرهاب التي ارتكبها المتمردون ضد من أثروا الانضمام إلى عملية السلام. حيث قتلوا، بالأمس فقط، السيد محمد بشر، زعيم حركة

العدل والمساواة – فصيل السلام، وعدد من قادة حركته الذين انضموا إلى السلام. هذا الحادث الذي أدانه وشجبه الاتحاد الأفريقي بقوة. ومن هذا المنبر، نطالب مجلسكم الموقر والأمم المتحدة بإدانة هذه الحوادث الإرهابية.

في الختام، يود وفد بلدي أن يطالب بأهمية احترام وحماية سيادة الدول وحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، ولا سيما الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال وحقها في الاستقلال وتقرير المصير. كما يجدد وفد بلدي رفضه للإجراءات العقابية الأحادية الجانب التي تتخذها بعض الدول، لأسباب سياسية، ضد دول أخرى باسم مكافحة الإرهاب. مما يؤدي إلى معاناة الشعوب ويزيد من التوتر في العلاقات الدولية.

وختاما، فإن وفد بلدي يدعو إلى تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى اتفاقية دولية شاملة تعطي الإرهاب تعريفا واضحا وعادلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يشرف الجزائر المشاركة في هذه المناقشة الهامة جدا التي يترأسها فخامة السيد فاوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو. ويسر وفد بلدي أن أتيح له الإصغاء إلى النقاط التي أثيرت في البيان الهام الذي أدلى به في افتتاح هذه المناقشة. أود أيضا أن أعرب عن تهانئي للبعثة الدائمة لتوغو على المبادرة الحكيمة والممتازة بتنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى، تحت رئاستها، بشأن تحديات مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

(تكلم بالإنكليزية)

ينتشر الإرهاب بصورة خطيرة في معظم المناطق الأفريقية دون الإقليمية، من خلال مجموعات منشأة أساسا حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا وبوكو حرام وحركة الشباب. وتستضيف منطقة الساحل دون الإقليمية على وجه الخصوص مجموعة ضيقة ومنهجية بشكل متزايد من الصلات بين الإرهاب والأشكال المتعددة من الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. ينبغي لهذه الحالة المثيرة للقلق أن تحشد التعاون فيما بين البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الآخرين من المجتمع الدولي بشأن كل من الجوانب الأمنية والإنمائية.

وضع الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الإرهاب في أفريقيا قبل سنوات توقعا لحدوثه، وبصفة خاصة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وشاركت الجزائر في هذه العملية وكانت من بين البلدان التي اضطلعت بدور رائد في هذا الصدد، كما يشهد اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩، التي أعقبها إنشاء آليات التنفيذ وخطة العمل التي اعتمدت في أديس أبابا والجزائر.

ومن بين الآليات التي أنشئت، تجدر الإشارة إلى العمل الهام الذي يضطلع به المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقره في الجزائر العاصمة، الذي قدم مساهمة هامة، في جملة أمور، في إعداد مشروع القانون الأفريقي النموذجي لمكافحة الإرهاب. إن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب شريك هام لكيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في مجال تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأفريقية وفي تنسيق وتنفيذ المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية.

ومكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون فعالة بدون القضاء على مصادره الكامنة وتفكيك جميع الأنشطة الإجرامية المرتبطة به والتي تهدف إلى تمويل جرائم المجموعات الإرهابية. وفي إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لم تدخر الجزائر جهدا

من أجل التوعية بالأخطار التي ينطوي عليها احتجاز الرهائن ودفع الفدية مقابل إطلاق سراحهم، وأهمية مكافحة تلك الآفة. فالممارسات الإجرامية من هذا القبيل توفر للمجموعات الإرهابية مصدرا هاما للتمويل يمكنها من توسيع نطاق أنشطتها، كما تبين من الأحداث الأخيرة في منطقة الساحل.

وعمل وفدي في إطار الأمم المتحدة يتمثل في كفالة إدراج أحكام بشأن هذه المسألة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي هذا الإطار، نواصل تشجيع كيانات الأمم المتحدة العاملة تحت مظلة الجمعية العامة على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والكيانات العاملة تحت مظلة مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهود والموارد لمعالجة تلك المسألة.

والجزائر ملتزمة تماما بالتعاون الإقليمي في مكافحة زعزعة الاستقرار التي تسببها مجموعات الإرهابيين والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، والتزامنا هذا ليس بجديد. وكما أشير في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة التوغولية (S/2013/264، المرفق)، فإن الإجراءات الإقليمية التي اتخذت في أفريقيا في هذا المجال كان الهدف منها الوقاية والتنسيق والتعويل على مبادرات عديدة. ومن هذا المنطلق، فإن التعاون الإطاري الذي أنشأته بلدان المنطقة يعد ركيزة هامة. فهو يوفر منتدى لإجراء مشاورات سياسية وثيقة ومنتظمة. وعليه، فإن الاجتماع الأخير للبلدان المجاورة لمالي، المعقود في نواكشوط في ١٧ آذار/مارس، قد عزز التنسيق وتبادل المعلومات، لا سيما بشأن الأمور المتعلقة بالدعم السياسي والمالي واللوجستي لمالي، إلى جانب مسائل مراقبة الحدود. أما المكونات الأخرى للتعاون التي نفذت آلياتها بالفعل فسوف يتعين تطويرها في المستقبل.

والجزائر تحيط علما بارتياح بالمهام التي أنجزتها بعثة الدعم الدولي في مالي بقيادة أفريقية عملا بأحكام القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)، وخاصة الحد من التهديد الذي تشكله التنظيمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين وما يرتبط بها من المجموعات المتطرفة، ودعم استعادة السلطات المالية للمناطق الواقعة تحت سيطرة تلك المجموعات الإرهابية.

ختاما، يود وفدي أن يسلط الضوء على الدور الهام الذي تقوم به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وبالقرار ١٩٨٩ (٢٠١١) المعنية بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، والتي تسعى لمكافحة الأنشطة الإرهابية في أفريقيا بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. والتعاون المثمر بين الجزائر واللجنة قد أفضى إلى إدراج أسماء أفراد وكيانات. ومن الإضافات الأخيرة الجديرة بالإشارة حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، وهي مجموعة إرهابية أضيفت إلى القائمة بناء على مبادرة من وفدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بداية، وباسم السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، أود أن أعرب لكم عن تهنئة حكومتنا على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. ويسعدنا أيما سعادة اختيار موضوع مناقشة اليوم، موضوع الساعة الذي يجعل مسألة الأمن في أفريقيا شاغلا رئيسيا على جدول الأعمال الدولي. ووفدي يؤيد تماما التحليل الوارد في المذكرة المفاهيمية التي قدمتها توغو (S/2013/264، المرفق).

ولا شك في أن أفريقيا، وبسبب مواطن هشاشتها العديدة، قد أصبحت هدفا مفضلا للكيانات الإرهابية العاملة تحت ستار التطرف العنيف والتعصب الديني بالتواطؤ مع الشبكات الإجرامية العالمية التي تسعى إلى إقامة ملاذات آمنة في القارة الأفريقية من خلال زعزعة استقرار بلدانها. وهذه الظاهرة التي تجلت في مالي، يمكن أن تتكرر في أماكن أخرى من القارة، وهي تحت الحصار بالفعل نتيجة للآثار السلبية المترتبة على

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بشكل غير مشروع. وتدفق الأموال القذرة المتحصلة من كل أنواع الاتجار إنما يزيد من هشاشة الدول. وتقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا الذي قدمه في اجتماع القمة المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ يبرز أدلة التواطؤ بين التطرف والجريمة العابرة للحدود الوطنية في مختلف مناطق القارة.

ولا بد من مكافحة إرهاب المخدرات حيثما وجد بعزيمة وإصرار، لأنه إنكار للقيم الأساسية للعالم الحر. ومن حسن الطالع، أن المجتمع الدولي قد أدرك على نحو صحيح الطابع العالمي للتحدي الذي تمثله الظاهرة في أفريقيا وأنه لا يدخر جهدا من أجل إقامة شراكة فعالة للقضاء عليه.

ونحن نكرر هنا دعمنا للعمليات التي أطلقتها فرنسا ودعمتها تشاد، والتي سمحت بإنقاذ الدولة المالية واستعادة الأراضي التي احتلها الإرهابيون شمال البلد. وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد والمتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي سيتيح تقديم مساعدة متكاملة لميلاد جديد لمالي. وبنن مستعدة لتقديم مساهمتها المتواضعة في هذا الجهد.

إن الحالة التي كان على المجتمع الدولي مواجهتها في مالي قد بينت حدود البنيان القاري للسلام في أفريقيا، وأبرزت الحاجة إلى تصويب الموقف، وتجلت أسباب ذلك خلال المناقشة الرفيعة المستوى في الجمعية العامة يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ولا بد من القضاء على التجزئة الأقاليمية، لا فيما يتعلق بالأسواق فحسب، بل وبالأمن أيضا، حتى يتسنى مكافحة التهديدات الجديدة بشكل متكامل. ومن الضروري كذلك أن يتعمق التضامن الدولي، مع تنفيذ جدي للاستراتيجية العالمية بشأن منطقة الساحل، التي هي قيد الإعداد. وينبغي اتخاذ إجراءات للإعفاء من الديون، وتحسين الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص وإقامة المشاريع التجارية بغية السماح بإحلال السلام والأمن المستدامين في أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أن صمود فرادى الدول عامل أساسي في مكافحة الإرهاب. وقوة الآلية العالمية لمكافحة الإرهاب ترتهن بأضعف حلقاتها. لذلك، فإن بناء القدرات الوطنية يكتسي أهمية حيوية.

وثمة صلة بديهية بين هشاشة الدول والفقر والنزاعات والإرهاب. وهذا يشكل تحديا حقيقيا لأفريقيا. ومن هذا المنطلق، فقد اتخذ اجتماع القمة لمجلس الأمن في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ قرارين هامين. إنني أتكلم عن القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) بشأن الإرهاب، الذي يطالب بحظر الدعاية الإرهابية، والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن منع نشوب النزاعات، لا سيما في أفريقيا، والذي يدعو إلى إزالة الأسباب الجذرية للنزاعات. وينطلق القراران من منطق تكاملي يجب الحفاظ عليه في إطار الجهود المبذولة حاليا.

وبنن تعتبر أن مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الإجراءات العسكرية وتوفير المساعدة الفنية الملائمة لتعزيز الأجهزة الأمنية للدول، لا بد أن تشمل كذلك تدابير تستهدف تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإيجاد فرص العمل ومكافحة الجوع وتمكين المرأة وتهيئة الفرص للشباب لإنقاذهم من غواية المجرمين.

ويتوقف نجاح الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب على ذلك النهج.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تنزانيا.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاستكم لمجلس الأمن، سيدي، على

اقتراح هذه الإحاطة الإعلامية الهامة بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا في سياق صون السلم والأمن الدوليين.

وليس ثمة دافع يبرر الإرهاب على الإطلاق. والواقع أن الإرهابيين لا يتشاطرون قيم الحياة والسلامة والأمن. ومع ذلك، فهي قيم مشتركة بين معظم الدول، وليست أفريقيا وشعبها استثناء في ذلك. والإرهاب يشكل تهديدا للقيم والإنسانية التي نتقاسمها جميعا، علاوة على تهديده للتنمية الرخاء اللذين ننشدهما جميعا لبلداننا وشعوبنا. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا ومتزايدا للسلم والأمن. وعليه، فإنه هزيمته أمر حتمي لا مفر منه. والدينامية التي يتسم بها مجلس الأمن في هذا الصدد تستحق الثناء.

وتقدم المذكرة المفاهيمية (S/2010/264، المرفق) في سياق هذه الإحاطة الإعلامية ملاحظة ذات صلة. وقد اكتسى الإرهاب في أفريقيا طابعا أكثر تعقيدا وعبر وطني. وفي الواقع، فإن هناك مؤشرات واضحة على أنه يمكن أن تصبح أفريقيا بؤرة لهذه الآفة العالمية. مرتكبو تلك الأعمال الإرهابية، بصرف النظر عن أهدافهم المزعومة – سياسية كانت أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية – ليسوا سوى مجرمين. ويجب علينا أن نوحد إرادتنا لمكافحتهم. ويجب ألا تأخذهم الريبة مطلقا في عزمنا الجماعي على القيام بذلك.

ويقينا، فإن أنشطة الجماعات الإرهابية، من قبيل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الشباب، وتنظيم بوكو حرام، وأنصار الدين، وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا تشكّل وصمة لكل ما هو أفريقي. وتتطلب هذه الجماعات والجهات الراعية لها اتخاذ إجراء موحد وعلى وجه الاستعجال من قبل المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس.

ففي عام ١٩٩٨ عانت تنزانيا وكينيا من هجمات إرهابية منسقة وقعت في نيروبي ودار السلام. وبعد بضع سنوات هوجمت نيويورك في عام ٢٠٠١ في ما يعرف الآن بمأساة ١١ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الصدد اتخذ هذا المجلس القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٧٣ (٢٠٠١) لمواجهة ذلك الشبح. وعلى المنوال ذاته، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦ بغية توجيه جهودنا الجماعية في مجال مكافحة الإرهاب. وتعتبر هذه الصكوك الوطنية ودون الإقليمية والدولية أدوات أساسية لمكافحة الإرهاب. ويكتسي تنفيذها أهمية بالغة إن كنا نعتزم تحقيق أي أثر مجد في الميدان.

وتوفر الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إطارا عمليا في ذلك الصدد. غير أنه يتعين استكمالها بالدعم والموارد الكافية لدراسة الأسباب الجذرية للإرهاب، ما دام ليس ممكنا اجتثاث هذه الآفة إلا من خلال التشخيص السليم لمسبباتها. وهذا الأساس المنطقي هو الذي يستند إليه نهجنا الكلي في تنفيذ ركائز الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإننا نرى ثلاثة جوانب ذات أهمية حاسمة.

أولا، يجب ألا نتجاهل جانب الفقر في أي جهد معني بمواجهة الإرهاب في أفريقيا. ذلك أن ضرره وانتشاره في جميع أنحاء القارة يوفران مرتعا خصبا للاضطرابات، وبخاصة في المجتمعات المحلية المتضررة من شبح الإرهاب. ويقينا، فإن المنظمات الإرهابية المحلية وعبر الوطنية تنمو في ظل هذه الظروف. وينبغي أيضا الأخذ بعين الاعتبار بالعوامل الأخرى التي يحتمل أن تكون مؤاتية للإرهاب – سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة – من قبيل تزايد النمو السكاني السريع، وخاصة البطالة بين الشباب الذكور، واتساع نطاق التحضر، والظلم الاجتماعي، علاوة على الاستبعاد والحرمان والمظالم السياسية.

ثانيا، يجب أن تسير جهودنا المبذولة لمكافحة الإرهاب جنبا إلى جنب مع بناء شراكات قوية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. فهي أفضل وسيلة دفاعية ضد التطرف. ولن يسعنا تحقيق النجاح في عالم يزداد تعقيدا وترابطا إلا

من خلال العمل معا على بناء دول قوية مستقرة وذات قيم مشتركة من التسامح والاحترام المتبادل، فضلا عن الالتزام بسيادة القانون والديمقراطية.

ثالثا، ويجب أن يكون بناء القدرات والمؤسسات في صميم مساعينا المشتركة. وفي تترانيا، فقد أنشأت الحكومة آليات عديدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قانون منع الإرهاب لعام ٢٠٠٢ وقانون مكافحة غسل الأموال لعام ٢٠٠٦، علاوة على إنشاء المركز الوطني لمكافحة الإرهاب ووحدة الاستخبارات المالية. ويتمثل هدفنا في مواصلة تعزيز قدرات الشرطة ووسائل إنفاذ القانون، بالإضافة إلى تحسين أمن الطيران والملاحة البحرية وأمن الحدود ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا للدعم القيّم الذي تلقيناه من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وللأسف، فقد عانينا في الآونة الأخيرة من هجوم إرهابي آخر في أروشا، حيث أزهقت أرواح ثلاثة أشخاص في حين أصيب أكثر من ٤٠ شخصا. وقد ذكّرنا الرئيس كيكويتي بأن الإرهاب لا يزال يمثل تهديدا مستمرا وأنه ليس بوسعنا أن نغفل عنه. وتعتبر التقارير عن هجوم آخر وقع في ليبيا بعد ظهر اليوم تذكرة أخرى بأنه لا يمكننا أن نغفل مطلقا. وبهذه الروح ما زالت جمهورية تترانيا المتحدة ثابتة في عزمها على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، حيثما ارتكب وأيا كان مرتكبوه. ويجب علينا استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا كي نحقق النجاح، بما في ذلك عن طريق بناء الشراكات التي يستطيع هذا المجلس وحده تعزيزها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٤.